2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

أثر العوامل الخارجية على مساعي الحكم الذاتي للأقليات: دراسة نظرية

أحمد عبد العليم حسن علاء الدين

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الملخص

طرحت حالة عدم الاستقرار الممتد في منطقة الشرق الأوسط على مدار العقد الماضي، عدة تساؤلات لعلّ أبرزها؛ ما يتعلق بمدى قدرة الدولة العربية في الحفاظ على وحدتها واستقرارها، في مواجهة تحدياتٍ متفاقمة تمسّ الدولة باعتبارها المحتكر الوحيد للقوة، ومن ضمن تلك التحديات ما يتعلق بتصاعد مطالب بعض الأقليات بتطبيق الحكم الذاتي، على غرار الأكراد في سوريا، وذلك في ظل تراجع سيطرة النظام سياسيًا وأمنيًا وجغرافيًا بشكلٍ كبير، وهو أمر لم يكن بمعزل عن تأثير العوامل الخارجية بأيّ حالٍ من الأحوال، مع تزايد الاختراق الخارجي للمنطقة ومساعي بعض القوى الإقليمية والدولية لاستغلال ضعف الدولة الوطنية من أجل تحقيق مكاسب جمّة.

ومن ثم تسعى الدراسة لمحاولة تقديم رؤية نظرية يمكن من خلالها فهم العلاقة بين العوامل الخارجية ومطالب بعض الأقليات بالحكم الذاتي، وطرح أبرز المداخل التي يمكن من خلالها فهم طبيعة تأثير العامل الخارجي وأنماط مسألة الحكم الذاتي، علاوةً على استعراض الأطر النظرية التي توضح العلاقة بين متغيريّ الدراسة الرئيسين بشكل واضح.

الكلمات المفتاحية: العامل الخارجي، الأقليات، الحكم الذاتي، النظم السياسية.

Abstract

The instability which the Middle East has experienced over the past decade has given rise to several questions, perhaps the most important of which is: can an Arab country maintain its unity and stability in the face of increasing challenges likely to threaten the state monopoly on power? One of these challenges pertains to some minorities' growing demands for autonomy.

A case in point is the Kurds of Syria, where the regime has significantly lost control as far as politics, security and geography are concerned, mainly on account of the influence of external factors, such as foreign penetration and attempts by regional and international players to take advantage of the fragility of the state so as to make substantial gains.

The current study attempts to propose a theoretical vision with which to understand the relationship between external factors on the one hand and some minorities' demand for autonomy on the other hand.

The study shall also attempt to shed light on the most important approaches that can be followed in order to gain an understanding of the nature of the effect exercised by external factors, as well as the forms and patterns which the question of autonomy can take. Furthermore, the study shall investigate the theoretical frameworks which better clarify the relationship between the study's two main variables.

Key words: An External Factor, Minorities, Autonomy, Political Systems.

مقدمة

لا يزال التعامل مع الأقليات يُمثّل معضلة في بعض مناطق العالم لاسيما في منطقة الشرق الأوسط خاصةً إذا ما كان هناك مطالب لتلك الأقليات بتحقيق قدر من الاستقلالية عن الدولة، وفي هذا الإطار، لم تكن النظم السياسية بمعزلٍ عن التأثيرات الخارجية، في ظل مساعي بعض القوى الإقليمية أو الدولية لتوظيف مطالب الأقليات من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وبما يمكن أن يؤثر سلبًا على استقرار ووحدة الدولة بشكل كبير.

وفي ضوء هذا، كان من الضروري بحث تأثير العوامل الخارجية على مطالب بعض الأقليات بتحقيق الحكم الذاتي، وهي مطالب تجلّت على سبيل المثال من جانب الأكراد في سوريا خلال السنوات الأخيرة، وبرز العامل الخارجي باعتباره عامل حيوي ومن الصعوبة بمكان تحييده عن تلك التفاعلات بالغة الأهمية.

وبناءً على ما سبق، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في محاولة فهم وتفسير العلاقة بين العوامل الخارجية ومساعي الأقليات لتحقيق الحكم الذاتي، ومن ثم تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: كيف تؤثر العوامل الخارجية على مساعي بعض الأقليات لتحقيق الحكم الذاتي؟، ويندرج من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، لعلّ أبرزها؛ ما العامل الخارجي؟ وما محددات ظهوره؟ وما أنماط تأثير العامل الخارجي في مناطق الصراعات بشكلٍ خاص؟، وما مفهوم الأقلية؟ وما هو الحكم الذاتي؟ وما المداخل النظرية لفهم العلاقة بين العوامل الخارجية والحكم الذاتي للأقليات؟.

وتنبع أهمية الدراسة من إنها تحاول تقديم إطارًا نظريًا للعلاقة بين العوامل الخارجية ومساعي الحكم الذاتي للأقليات، وهي قضية رئيسية تمسّ وحدة واستقرار النظم السياسية العربية خاصةً بعدما شهدته المنطقة من تصاعد لتأثير العوامل الخارجية منذ أواخر عام 2010، وبما يمكن من خلاله تقديم رؤية لفهم مستقبل التفاعلات في المنطقة العربية في المديين المنظور والمتوسط.

وتعتمد الدراسة على منهج "تحليل النظم" لـ "ديفيد إيستون"، خاصةً مع تركيزه على العلاقات المختلفة بين النظام السياسي والبيئة، وما تتضمنه تلك البيئة من عناصر داخلية؛ أي داخل الدولة نفسها، والبيئة الخارجية؛ والتي تشير إلى البيئة التي تقع خارج حدود الدولة وتطرح تداعيات مهمة على بقاء النظام السياسي واستمراريته (المنوفي، 1984، ص29).

حيث يُولي "إيستون" أهمية كبيرة للبيئة التي يتفاعل فيها النظام السياسي، خاصةً في ظل كونها بيئة متغيرة بالأساس (Easton, 1957, p.386)، ولذا فإن النظام السياسي يتأثر عادةً بما يطرأ عليه من ضغوط مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية، ويحاول تلقي الضغوط وتحويلها إلى قرارات وسياسات في عملية شبه ديناميكية تكيُّفية مع البيئتين بواسطة تعبئة موارده وتوجيه مكوناته واستخدام قدراته المختلفة لمواجهة تلك التحديات المتباينة، فالنظام السياسي لا يعمل في فراغ وإنما في إطار بيئة، سواء كانت داخلية أو خارجية (Easton, 1979, p.27).

وفيما يتعلق بأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فقد أولت العديد من الدراسات اهتمامًا بموضوع العامل الخارجي، وإن كان قد انحصر بشكل أكبر في بحث تأثير العامل الخارجي على الدول في مراحل التحول أو الانتقال الديمقراطي، ولم تحظَ الأقليات باهتمام كافٍ وشامل فيما يتعلق ببحث تأثيرات العامل الخارجي، إذ أولت دراسة بعنوان " External Influences in the Transition Politics of Central and Eastern"، أهمية كبرى لبحث تأثير العامل الخارجي على الدول في مرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية وفي مراحل التحول الديمقراطي (Zaborowski, 2003).

فيما تطرقت دراسة بعنوان " Tracing Connections between Comparative Politics and Globalization"، إلى أن التغيرات التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة قد أضفت اهتمامًا متزايدًا على أهمية العوامل الخارجية وتأثيراتها المختلفة على النظم السياسية في العالم (Haynes, 2003)، وقد أفرضت بعض الدراسات أهمية لتأثير العامل الخارجي على

بعض النظم الإقليمية، إذ أشارت دراسة بعنوان "دور العامل الخارجي في النظم الإقليمية"، إلى أن التحول الذي شهده النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة العربية، وكذلك غناها بالثروات الطبيعية، جنبًا إلى جنب مع تزايد حدة عدم الاستقرار السياسي والأمني، شكّلت دافعًا لتزايد اختراق العوامل الخارجية للنظام الإقليمي (محمود، 2015).

في حين لفتت دراسة بعنوان "العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، إلى أنه بعد عام 2010 بات من الصعب فهم ما يدور في المنطقة العربية بالتركيز على العوامل الداخلية فقط لاسيما في ضوء تصاعد حدة التدخلات الخارجية في بعض البلدان، التي باتت ساحة للتدخلات الإقليمية والدولية على نحو لم يسبق له مثيل (ماضي، 2019).

وفي سياقٍ متصل، فقد جادلت دراسة بعنوان "مأزق الانتقالية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية"، بأن تأثيرات العوامل الخارجية على النظم السياسية المختلفة لم تعد حكرًا على الدول، حيث من الأهمية بمكان تأكيد أن ظهور الفاعلين من غير الدول نتيجة أدوارهم المتزايدة كمًا وكيفًا، بات له تأثير موازٍ لدور الدول، بما في ذلك الفاعلين المسلحين من غير الدول (عبد الصبور، 2014).

ومن جانب آخر، فقد ركزت بعض الدراسات على مسألة الأقليات، مثل دراسة " Balancing identities: Minorities and Arab nationalism"، والتي سعت إلى تشريح الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد منذ أوائل القرن العشرين، وذلك باستعراض أنواع الأقليات المختلفة وتفاعلاتها مع المجتمعات العربية منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية (Haiduc-Dale, 2018)، في حين تناولت بعض الدراسات مسألة الحكم الذاتي للأقليات مثل دراسة " Autonomy for Minorities: Definitions, Types and Status in International Law"، والتي سعت لتوضيح المفاهيم المختلفة المتعلقة بالحكم الذاتي وجادلت بأن الحكم الذاتي للأقليات يمكن أن يساهم في حماية حقوقهم، كما لفتت الدراسة إلى الدور الفعال للترتيبات الإقليمية وغير الإقليمية في إمكانية تطبيق الحكم الذاتي ونجاحه من عدمه في بعض الدول (Yupsanis, 2015).

فيما تناولت بعض الدراسات تأثير بعض العوامل الخارجية على إحدى الأقليات مثل دراسة بعنوان " The Kurdish Awakening: Unity, Betrayal, and the Future of the Middle East"، والتي ركزت على تأثير الدور الأمريكي وكذلك الدور الروسي على تصاعد مطالب الأقلية

الكردية في سوريا بعد عام 2011، علاوةً على بحث تأثير نموذج كردستان العراق على أكراد سوريا خاصةً عقب استفتاء عام 2018، بعد أن صوتت الأغلبية الكردية لصالح استقلال إقليم كردستان العراق (Barkey, 2019).

وفي سياق متصل، فقد استعرضت دراسة بعنوان " Secessionist Minorities and External Involvement"، عدة أمثلة لتطلعات انفصالية قادتها أقليات في بعض الدول، وركزت الدراسة على أن تأثير العامل الخارجي كان أكبر مما هو متوقع في تلك النماذج (Heraclides, 1990)، فيما لفتت دراسة " Ethnic Bargaining in the Shadow of Third-Party Intervention"، إلى أهمية تفاوض أقلية عرقية مع حكومتها في ظل وجود عامل خارجي باعتبار الأخير محدد رئيسي لردود فعل الدولة تجاه مطالب الأقلية، فإذا كان الخارج داعمًا كبيرًا للأقلية تبنت الدولة موقفًا مرنًا، أما إذا كان العامل الخارجي سلبيًا فإن ذلك يُصعّب من موقف الأقليات بشكل كبير (Cetinyan, 2002).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل مُعمّق وشامل تأثير العامل الخارجي على الأقليات ومساعيها للحكم الذاتي أو حتى الانفصال في النظم السياسية المختلفة، وإنما أولت اهتمامًا لأحد أبعاد المتغيرين من خلال بحث بعض حالات الدراسة في النظم السياسية المختلفة، دون تقديم إطار نظري واضح يفسر العلاقة بين المتغيرين، ومن جانب آخر، فقد قدَّمت الدراسات السابقة مجموعة من الأطر الاسترشادية التي أفادت في تحليل المشكلة البحثية للدراسة ومحاولة الإجابة على تساؤلاتها المختلفة، ومن ثَم محاولة تقديم إطار نظري يمكن من خلاله توضيح العلاقة بين العامل الخارجي من جانب ومساعي الأقليات نحو الحكم الذاتي من جانب آخر.

وفي ضوء ما سبق، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يركز القسم الأول منها على تحديد ماهية العامل الخارجي، وتوضيح أبرز محددات ظهوره في النظم السياسية المختلفة، علاوةً على تحديد الأشكال المختلفة لتأثير العامل الخارجي، ومن ثم، توضيح أنماط تأثير العامل الخارجي على الصراعات الداخلية، في حين يهتم القسم الثاني بتحديد ماهية الحكم الذاتي للأقليات، إذ يبدأ بتوضيح مفهوم الأقلية، وأبرز المفاهيم المتداخلة والمتشابكة معه، مع الإشارة إلى الأنماط الأربعة المتباينة للأقليات في النظم السياسية المختلفة، ثم تسليط الضوء على مفهوم الحكم الذاتي، والمفاهيم المتداخلة معه خاصةً مفهوم الفيدرالية، إلى جانب توضيح أبرز أنماط الحكم الذاتي، فيما يركز القسم الثالث

بشكل أساس على الأطر النظرية التي توضح طبيعة العلاقة بين العامل الخارجي من ناحية، ومساعي الأقليات للحكم الذاتي من ناحية أخرى، وذلك بالتركيز على استعراض أبرز المقولات النظرية في هذا الإطار.

القسم الأول

المداخل النظرية لفهم "العامل الخارجي"

أولًا: مفهوم العامل الخارجي

إن مفهوم الداخل والخارج، متشابكان بشكل كبير، فالداخل هو المساحة الجغرافية ضمن الحدود المعترف بها دوليًا، في ظل وجود جماعات تعيش داخل هذه المساحة الجغرافية، وتعتبر المالك الشرعي لكل ثرواته، والتي يتشكل منها النسيج الاجتماعي بكل تعبيراته السياسية والثقافية والاقتصادية، في إطار علاقة ناظمة تحدد الحقوق والواجبات، ويعتبر الخارج كل ما عدا ذلك، وبطبيعة الحال فإن هناك علاقة تأثير وتأثُّر بينهما (حنفي، 2007، ص ص 3-4)، ويأتي الاهتمام ببحث تأثير العامل الخارجي في السياسات الداخلية في إطار ما يُعرف بمدخل النظام الدولي، وهو ما يرتبط بمحاولة تجسير الفجوة بين حقليّ العلاقات الدولية والسياسات المقارنة، بعد أن انقضت الفترة التي كان يتم التعامل فيها بين هذين المجالين باعتبارهما منفصلين (هلال ومسعد، 2008، ص ص 92-93).

حيث إن أي تقييم واقعي للتفاعلات السياسية الداخلية بات يأخذ في الحسبان تأثير العوامل الخارجية، فالدولة القومية لا يمكن التعامل معها كفاعل وحيد إذ أنها تتحرك في بيئة شديدة التعقيد، وكذلك فالعوامل الخارجية لا يمكن النظر إليها ككتلة واحدة، بل تلعب أدوارًا مختلفة، وتعبر عن قوى متباينة فيما بينها (Constas, 1990, pp. 73-74). وفي ضوء هذا فإن هناك علاقة تأثير وتأثر بين العوامل الخارجية وما هو داخلي في إطار ما يُطلق عليه "سياسة الارتباط" Linkage politics، أي سياسة الربط بين الخارج والداخل (Levitsky and A.Way, 2006, pp.379-400).

وكان أول من صاغ مصطلح "سياسة الارتباط" هو المفكر الأمريكي "جيمس روزيناو" في عام 1969، في محاولة لتقديم نهج جديد للبحث في السلوك السياسي، من خلال الربط بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية، إذ اعتبر أن التفاعلات بين الجهات الفاعلة في النظام الدولي قد تؤثر

على السياسة الداخلية لأي دولة، وكذلك فإن تطورات البيئة السياسية الداخلية قد تحمل تداعيات متباينة على الجهات الفاعلة في النظام الدولي (Bar-siman-tov, 1983, p.9).

وبالإشارة إلى النظام العربي؛ فإن هناك عدة عوامل قد ساعدت على اختزال المسافة الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، لعلّ أبرزها الخبرة التاريخية للنظام العربي لاسيما مع اكتشاف النفط، حيث أضحى ما يجري على الساحة العربية يؤثر مباشرة في مصالح القوى الكبرى جنبًا إلى جنب مع تعزيز التجارة والتقدم التكنولوجي وقضايا التسليح، فكل هذه الأمور قد عزّزت من التفاعل المتبادل بين الخارج والداخل في المنطقة العربية (هلال ومسعد، 2006، ص ص 49-50).

وفي ضوء هذا يمكن توضيح ماهية العامل الخارجي، بأنه كل ما يخترق حدود الدولة أو يتجاوزها، سواء كان ذلك من جانب الدول أو الفاعلين من غير الدول، في ظل ما قد يتمتعون به من إمكانيات تفوق ما لدى غيرهم من وحدات النظام الدولي، وبما يؤهلهم لممارسة النفوذ في وحدات النظام السياسي الأخرى والتأثير فيما يجري فيها (رجب، 2009، ص ص 2-4).

ويتداخل مفهوم العامل الخارجي مع مفهوم "التدخل الخارجي"، إذ يُعرّف الأخير بأنه "سلوك غير قانوني موجّه لانتهاك سيادة الدولة، وهو سلوك إكراهي تقوم به دولة تجاه دول أخرى لتفرض عليها اتباع سياسة معينة"، وقد يكون التدخل "بالقيام أو الامتناع عن القيام بعمل معين يخدم مصلحة المتدخل ويؤثر على استقلال أو يمس سيادة تلك الدول الأخرى، ويهدد الأمن والاستقرار الدولي" (الشورى، 2014، ص ص 9-10).

ويقترن مفهوم التدخل الخارجي بشكل كبير بالتدخل العسكري، ويركز بشكل أساسي، في بعض الأدبيات، على التدخل من جانب دولة ضد دولة بما قد يهدد مبدأ سيادة الدول (William, 1999, p.23) ، بينما يغفل دور الفاعلين المسلحين من غير الدول العابرين للحدود الوطنية، ولذا فقد يكون مفهوم "العامل الخارجي" أعمّ وأشمل في حالة بحث تأثير البيئة الخارجية والفاعلين الرئيسيين فيها إقليميًا ودوليًا على جماعة بعينها داخل حدود الدولة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الجماعة هي أقلية لديها نزوع نحو تحقيق قدر من الحكم الذاتي أو حتى الانفصال.

وتجدر الإشارة إلى أن العامل الخارجي مفهوم واسع يتضمن التأثير في عملية صنع القرار، وتوجيهها لتحقيق مصالح الأطراف الخارجية من خلال آليات الضغط السياسي أو من خلال توظيف

فاعلين من دون الدول وأطراف داخلية للتأثير في دولةٍ أخرى، بحسبانهم وكلاء داخليين لمصالحها (Hill. 2003, pp.211-214).

وتعني فكرة الوكالة Proxy أو Agency، أن طرفًا خارجيًا (راعيًا) يُفوِّض وكيلًا عنه، للقيام بمهام ما لتحقيق مصالحه دون حضوره في دولة ما، وهي فكرة انتقلت من علميّ الاقتصاد والإدارة إلى علم السياسة، وما انبثق عنها من فكرة "الحرب بالوكالة"، في ظل الصراع بين أطراف خارجية على المصالح والنفوذ على أرض دولة أخرى (علي، 2019، ص3) ، حيث أدى تراجع الدولة القومية، وتصاعد حدة الصراعات المسلحة إلى انتشار أنماط مختلفة من الوكلاء، إذ يقوم الطرف الخارجي بتوظيف المرتزقة أو شركات الأمن الخاصة أو حتى الوكلاء المحليين ذوي الطابع القبلي أو الديني من أجل تحقيق مصالحه الخاصة داخل بعض الدول (عبدالعليم، 2019، ص21).

وانطلاقًا مما سبق، تتبنى الدراسة تعريفًا للعوامل الخارجية باعتبارها كل تحركات الفاعلين من خارج حدود الدولة السياسية، سواء كانوا دولًا من داخل الإقليم نفسه (قوى إقليمية) أو من خارج الإقليم (قوى دولية)، أو فاعلين من غير الدول بما في ذلك الفاعلين المسلحين العابرين للحدود الوطنية إلى جانب المنظمات الإقليمية أو الدولية ذات الصلة دون إغفال أهمية طبيعة النظام الدولي القائم بطبيعة الحال.

ثانياً: محددات ظهور العامل الخارجي وأنماط تأثيره

تعد الإجابة عن سؤال تأثير العوامل الخارجية، أمرًا ليس باليسير، وذلك لعدة اعتبارات، فالإجابة عن السؤال تتصل بالجدل الدائر حول حدود مجاليّ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، ويزداد الأمر صعوبة مع تعدد الفاعلين على المستويين الدولي والإقليمي من دول وكيانات فوق الدولة أو دونها، ومع تداخل العلاقة بينهم، هذا علاوةً على حالة السيولة التي يتسم بها النسق العالمي في صورته الحالية (ماضي، 2019، ص8).

ويجادل البعض بأن هناك عاملين يحددان درجة فاعلية وحدود تأثير العامل الخارجي على البيئة الداخلية، وهما: درجة الارتباط Linkage، ودرجة النفوذ أو التأثير Leverage، وهو ما كان مقترنًا بشكلٍ أساس بدرجة الارتباط والنفوذ بين بعض الدول مع العالم الغربي (Levitsky and A.Way, 2006, pp.379). وارتبط ذلك الطرح بشكل أساس بالحرب الباردة، وتوجُّه الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية نحو دعم بعض الدول في مواجهة الشيوعية، ثم في مرحلة لاحقة بعد

سقوط الاتحاد السوفيتي، تصاعد العامل الخارجي مع تركيز الخطاب الغربي على نشر الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان، حيث تجلّى العامل الخارجي مع قيام الغرب بدور مركزي في إنجاح تحول بعض دول أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات ليبرالية بدرجات متفاوتة (بشارة، 2019، ص11).

ففي مناطق الارتباط العالية بالغرب، مثل أوروبا الوسطى، أصبحت أغلب الأنظمة الاستبدادية ديمقراطية، وحين كان الارتباط أقل، كما هو الحال في معظم القارة الأفريقية وشرق آسيا، تحولت دول أقل إلى الديمقراطية بفعل العامل الخارجي (Levitsky and A.Way, 2002, pp.60-61).

وبالتالي، فإن العامل الخارجي كان يُوظّف، على مدار العقود الماضية، في بعض مناطق العالم لدواعي تحقيق الديمقراطية أو تحجيمها، بيد أنه منذ أواخر عام 2010، وبالتطبيق على المنطقة العربية، انطلق العامل الخارجي من ادّعاءات تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة كأولوية خاصةً في ظل الفوضى التي أعقبت إسقاط العديد من الأنظمة منذ أواخر عام 2010، وما تلاها من أحداث على مدار أكثر من عقد.

1- محددات ظهور العامل الخارجي

يمكن القول بأن هناك عدة مداخل لظهور العامل الخارجي في الشئون الداخلية للدول، أولها أن يكون للفاعل الخارجي مصالح اقتصادية أو استراتيجية مباشرة داخل تلك الدولة، وأن تربطهما علاقات خاصة مثل العلاقة مع أقليةٍ ما، إلى جانب التنافس حول مناطق النفوذ، أو السعي لموازنة قوة دولة أخرى تسعى لتوسيع سيطرتها داخل إقليم الدولة، وهنا تكون الدول أو القوى الكبرى في النظام العالمي هي الأكثر تأثيرًا (عبد الوهاب وآخرون، 2009، ص171).

وفي ضوء هذا يمكن تحديد ست محددات أو عوامل تحفز على ظهور العامل الخارجي في مناطق الصراعات، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي (Krieg, 2013, pp.18-20):

أ- **ضعف الدولة وتراجع احتكارها للعنف:** تركز بعض الأدبيات على تصاعد العامل الخارجي في ظل فقدان الدولة سيطرتها المادية على إقليمها، أو فقدانها احتكارها المشروع للقوة، أو من خلال تآكل سلطة صنع القرارات الجماعية، والعجز عن توفير خدمات عامة معقولة، والعجز عن التفاعل مع الدول الأخرى كدولة تتسم بكامل مقومات عضوية المجتمع الدولي، وهناك اتجاه يركز على مظالم الجماعات داخل الدولة كأحد أبرز دوافع تصاعد تأثير العامل الخارجي، إذ أن زيادة التوتر والعنف بين الجماعات في ظل وجود تمييز أو عنف طائفي أو إثني أو حتى

ديني من شأنه أن يُقوِّض من قوة الدولة ويعزز من تأثير الخارج على الداخل (معوض، 2014، ص13).

ب- **التهديدات الأمنية والجيواستراتيجية:** يرتبط العامل الخارجي هنا بوجود مصدر تهديد للطرف الخارجي، سواء ما يتعلق بالإرهاب أو ما يتعلق بمخاطر انتشار الصراع، وبشكل عام يرتبط بوجود أي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة على الدول الأخرى (Kim and Sandler, 2020, pp.426-427).

ج- **المحفزات الاقتصادية:** أي وجود موارد طبيعية وحيوية في الدولة، أو الأهمية الاستراتيجية لمنطقة النزاع للتجارة الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن الطرف الخارجي يسعى للحفاظ على مصالحه الاقتصادية أو تعظيمها بشكل أكبر في حال كانت موجودة بالأساس (Mezran and Varvelli, 2019, p.17).

د- **مصالح صُنّاع القرار:** إذ يرتبط ظهور العامل الخارجي في هذا المحدد برغبة بعض صناع القرار في تشتيت انتباه الرأي العام عن قضايا داخلية، أو في ظل تصاعد ضغوط الرأي العام المؤيدة لانخراط الدولة في شئون دول أخرى، وهو ما يقترن بتوظيف ذلك لدعم موقف صانع القرار لدى شعبه.

هـ- **المحدد الأخلاقي والقانوني:** يرتبط انخراط دولة وفق هذا المحدد بالأبعاد الإنسانية في خطابات وتصريحات صانع القرار، ومدى تفاقم حدة الأزمة الإنسانية مثل عدد الوفيات وعدد اللاجئين الناجمة عن الصراع، وهو ما يعزز من تصاعد العامل الخارجي بدوافع أخلاقية وقانونية.

و- **طبيعة النظام الدولي القائم:** تركز بعض الأدبيات على طبيعة النظام الدولي القائم كمحدد رئيس لا يمكن إغفاله في تناول ظهور العامل الخارجي في النظم السياسية الداخلية من عدمه، وأنه كلما اتجه هيكل النظام الدولي نحو التعددية، كانت هناك حرية حركة أكبر للدول، أما في حالة الثنائية، فإن النظام الدولي يعاني من حالة عدم استقرار؛ إذ يظهر التنافس واضحًا بين قطبيّ النظام الدولي الرئيسين، أما إذا كان النظام الدولي أحاديًا فتسعى الدولة المسيطرة عالميًا لفرض هيمنتها على النظام الدولي ككل (محمود، 2015، ص ص 48-49).

وتتباين محفزات ظهور العوامل الخارجية من حالة لأخرى، وكذلك فإن تلك المحددات سابقة الذكر قد تتجلّى مجتمعة في حالة بعينها أو قد تظهر بعضها، إلا أن هناك محددان يمكن اعتبارهما

هما الأكثر أهمية سواء لظهور العامل الخارجي أو لقوة تأثيره وفاعليته، وهما ما يتعلق بضعف الدولة محل التدخل وتراجع قدرتها على احتكار القوة وكذلك ما يتعلق بطبيعة النظام الدولي القائم، وما إذا كان محفزًا أو مقيدًا لظهور العوامل الخارجية، في حين تتبلور المحددات الأخرى انطلاقًا من هذين المحددين الرئيسيين بشكل كبير.

2- أشكال تأثير العامل الخارجي

لم تعد تأثيرات العوامل الخارجية على النظم السياسية المختلفة حكرًا على الدول، حيث من الأهمية بمكان تأكيد أن ظهور الفاعلين من غير الدول نتيجة أدوارهم المتزايدة كمًا وكيفًا، بات له تأثير موازٍ لدور الدول، بما في ذلك الفاعلين المسلحين من غير الدول، الذين لا يمارسون أدوارًا سلبيًا بالضرورة، فمثلًا تقوم منظمة نداء جنيف بإشراك الفاعلين المسلحين في آليات حماية المواطنين في مناطق الصراع في أفريقيا، انطلاقًا من نفوذهم المجتمعي (عبد الصبور، 2014، ص ص 5-6).

وبشكلٍ عام، يوجد شكلان أساسيان لتأثير العامل الخارجي على النظم السياسية، وهما: الانخراط العسكري، والانخراط غير العسكري، وقد يكون الشكل الأول مباشرًا بانخراط الطرف الخارجي في الصراع أو غير مباشر من خلال توفير السلاح والدعم لأحد أطراف الصراع أو حتى من خلال تقديم دعم عسكري لطرف ثالث للتأثير في مجريات الصراع (علي، 2019، ص3) ، أما الانخراط غير العسكري، فقد يكون مباشر مثل فرض العقوبات والحصار الاقتصادي بصورة فردية أو جماعية، أو قد يكون غير مباشر مثلما هو الحال في حالات الدعم الإعلامي والسياسي للثورات أو الانقلابات أو الحركات الانفصالية، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي (عرفة، 2014، ص19):

شكل رقم (1)
أشكال تأثير العامل الخارجي في النظم السياسية المختلفة

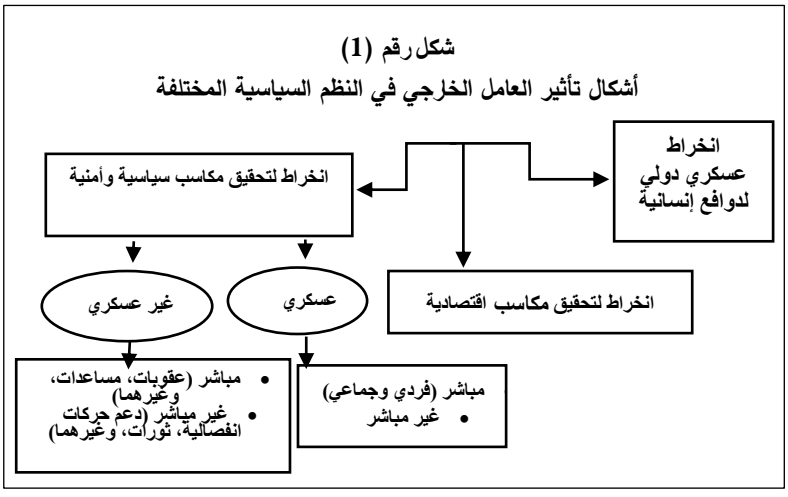

المصدر: عرفة، خديجة. (2014). من العسكرة للحصار: أشكال وأدوات

لذا تتعدد أدوات تأثير العامل الخارجي على البيئة السياسية الداخلية للدول المختلفة على النحو التالي (أبو حمدان، 2017، ص ص 57-63):

أ- **القوة العسكرية:** يمكن أن يلجأ الفاعل الخارجي إلى توظيف الأداة العسكرية، بقصد إجراء تغيير أو الحفاظ والإبقاء على الحالة القائمة أو إعادة الحالة إلى ما كانت عليه داخل الدولة، إذ قد يتم استخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة، وهو أخطر أشكال تأثير العوامل الخارجية على الداخل.

ب- **التفاعل السياسي:** إذ يرتبط بتحركات الدولة الرسمية العلنية، أو بشكل خفي وغير علني، للضغط على الدولة التي يتم التدخل في شئونها، وقد يكون ذلك من خلال عقد مؤتمرات إقليمية ودولية أو حتى من خلال لعب دور فاعل في العملية السياسية داخل الدولة محل التدخل.

ج- **الأداة الاقتصادية:** عن طريق اتخاذ الدول أو المنظمات تدابير اقتصادية تهدف إلى التأثير في سياسة دولة ما أو التأثير في جماعة معينة داخلها، بما يمثل عامل ضغط من أجل اتخاذ مواقف تتوافق مع الفاعل الخارجي أو تساير توجهاته، وقد يكون ذلك من خلال قطع العلاقات الاقتصادية أو الحصار الاقتصادي، أو بشكل غير مباشر من خلال القروض والمساعدات الاقتصادية المشروطة.

3- أنماط تأثير العامل الخارجي في مناطق الصراعات

تعد مناطق الصراعات بطبيعتها، مناطق جاذبة لظهور أنماط مختلفة من تأثيرات العوامل الخارجية، ارتباطًا بضعف الدولة محل الصراع، وتراجع قدرتها على بسط نفوذها على مناطق مختلفة من إقليمها، وما يرتبط بذلك من ظهور جماعات لديها مطالب مختلفة من النظام السياسي أو ظهور فاعلين مسلحين من غير الدول في إطار تصاعد الظاهرة الإرهابية.

إذ أنه خلال العقد الأخير ظهر بشكل جليّ في منطقة الشرق الأوسط ما يتعلق بتقديم الدعم للجماعات المسلحة والمرتزقة والتنظيمات الإرهابية أو حتى لعصابات الجريمة المنظمة، من أجل تحقيق مصالح معينة للطرف الخارجي (أبو حمدان، 2017، ص66).

وفي ضوء هذا، فإن هناك خمسة أنماط مختلفة لتأثير العامل الخارجي على الصراعات الداخلية، وذلك استنادًا لمتغيرين رئيسين، يتمثل الأول في طبيعة الدور أو الغاية التي يريد تحقيقها الطرف الخارجي، في حين يتعلق المتغير الثاني بمرحلة تطور الصراع، وما يرتبط بذلك من تحديد

تكلفة التدخل، فكلما ارتفعت شدة الصراع ترتفع تكلفة التدخل، بينما تقل هذه التكلفة في المراحل الأولى للصراع أو الأخيرة منه، ويمكن تحديد الأنماط الخمسة على النحو التالي (رجب، 2014، ص ص 25-29):

أ- **تسهيل عملية المصالحة الوطنية:** إذ يظهر الدور الخارجي بعد تسوية الصراع واستقرار الدولة من أجل الإسهام في ترتيبات ما بعد الصراع، من خلال محاولة لعب دور في تحقيق المصالحة بين أطراف الداخل في مرحلة ما بعد الصراع، ويعبر عن هذا النمط تدخل الجامعة العربية في العراق عام 2005 لتحقيق المصالحة الوطنية (سالم، 2017، ص236).

ب- **إعادة بناء المؤسسات الأمنية:** يرتبط هذا النمط أيضًا بمرحلة ما بعد الصراع، من خلال الدور الخارجي في عملية إعادة بناء المؤسسات الأمنية، الجيش والشرطة، في إطار عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديد في مجتمع ما بعد الصراع، وهو دور قامت به بعض الدول مثل ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق أو تقوم به منظمات دولية مثل الأمم المتحدة (Tripp, 2004, pp.545-546).

ج- **قيادة تسوية الصراع:** حيث يسعى الطرف الخارجي للتدخل من أجل وضع حد للصراع، سواء من خلال فرض وقف إطلاق النار، أو فرض مبادرة سياسية، على غرار تدخل مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية لتسهيل نقل السلطة باليمن بعد اندلاع ثورة فبراير 2011، إذ تم طرح مبادرة لنقل السلطة[1].

د- **تأجيج حدة الصراع:** إذ قد يلعب الطرف الخارجي دورًا في تأجيج الصراع ونقله إلى مستوى آخر، ويعد الصراع في سوريا نموذجًا على ذلك، وهو ما يرجع إلى شبكة العلاقات والمصالح التي تربط نظام الأسد بالقوى الإقليمية والدولية، وهو أمر لا يقتصر على الدول فقط بل يمتد إلى الفاعلين المسلحين من غير الدول، على غرار دور حزب الله في سوريا الذي تدخل إلى جانب القوات النظامية، وهو ما كان له أثر بارز في صمود نظام الأسد ضد المعارضة المسلحة، علاوةً على توظيف تركيا للمرتزقة من أجل فرض أجندتها في الصراع السوري (G. Jones and B. Markusen, 2018, PP.4-5).

---

(1) للاطلاع أكثر على الموضوع من خلال ما يلي:
المركز الوطني للمعلومات برئاسة الجمهورية اليمنية، نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، 23 نوفمبر 2011، متاح على الرابط التالي: https://yemen-nic.info/sectors/politics/trans/initiative.php

هـ- **ضبط شدة الصراع:** إذ يسعى الطرف الخارجي إلى منع استخدام أسلحة من نوع معين في الصراع أو توفير الحماية للمدنيين غير المسلحين أو عن طريق توفير الممرات الإنسانية الآمنة، وعادة ما تقوم بهذا الدور المنظمات الدولية غير الحكومية مثل الصليب الأحمر (Colassis, 2010, pp.458-459).

ولا يعني الحديث عن تعدد أنماط تدخل الأطراف الخارجية في الصراع تمتعها بقدرة مطلقة على تحويل مسار الصراع، ويرجع ذلك لمتغيرين أساسيين، أولهما هو مدى قوة الدولة محل التدخل، فكلما كانت الدولة قوية تراجع حجم التأثير الخارجي، وإذا كانت الدولة ضعيفة سهّل ذلك من الاختراق الخارجي، وينصرف المتغير الثاني إلى مدى اعتماد الطرف الخارجي الراغب في التدخل على المجتمع الدولي، فكلما زاد هذا الاعتماد كان من السهل التأثير في سلوكه في الصراع من خلال بعض الآليات مثل فرض العقوبات عليه (رجب، 2014، ص29).

وارتباطًا بنمط تأجيج حدة الصراع، يقترن بتصاعد دور العامل الخارجي في النظم السياسية بعض الإشكاليات، وفق خصوصية كل حالة، ويمكن توضيح أبرز تلك الإشكاليات على النحو التالي:

أ- **الارتداد للسلطوية:** إذ أن سعي بعض الأطراف الخارجية لاستعادة الديمقراطية قد تعرض في حالات عديدة لانتكاسة كاملة، ومثال على ذلك، الدور الأمريكي في الصومال في ديسمبر 1992، إذ فشلت واشنطن فشلت ذريعًا آنذاك (Recchia, 2018, p.341).

ب- **تردي الأمن الإنساني:** ترتب على انخراط بعض الأطراف الخارجية تهديدات جوهرية للأمن الإنساني في الدول محل التدخل، فالتدخل الأمريكي للعراق عام 2003، ترتب عليه مقتل ما لا يقل عن 22 ألف مدني ناهيك عن تهجير ما لا يقل عن 1.6 مليون عراقي، إذ يرتبط بتصاعد العامل الخارجي تكلفة مادية وبشرية ضخمة في بعض الحالات (يونس، 2014، ص ص 33-35).

ج- **انتشار الفاعلين المسلحين:** قد يرتبط بتصاعد دور العامل الخارجي في الشئون الداخلية للدول، انهيار قدرة الدولة على الحفاظ على احتكار استخدام القوة، مع انهيار المؤسسة العسكرية تحت وطأة ذلك الدور، مقابل تدخل أطراف إقليمية ودولية مناوئة لخلق أذرع عسكرية داخل الدولة

موضع التدخل، وهو ما ينطبق على ليبيا، على سبيل المثال، التي ينتشر بها العديد من الفاعلين المسلحين من غير الدول [2] (عبد العليم، 2017، ص59).

د- **انهيار الدولة وتفككها:** إذ أدى تصاعد العامل الخارجي في بعض الدول إلى انهيار مؤسساتها وانضمامها لطائفة الدول الفاشلة، فالعراق وأفغانستان عقب الاحتلال الأمريكي، تصدرا مؤشر الدول الفاشلة لسنوات متتالية، بينما في حالات أخرى، رسّخ العامل الخارجي نموذجًا انفصاليًا، مع تفجير التصدعات الاجتماعية، وتسييس الانقسامات المذهبية والطائفية، واتساع مساحات التدويل للقضايا الداخلية، بحيث لم تعد الدولة القومية في الإقليم كيانًا موحدًا محتويًا للتفاعلات الاجتماعية، ولعل أبرز تجليات هذا النموذج الوضع الخاص لإقليم كردستان في العراق عقب الاحتلال الأمريكي عام 2003، ونموذج انفصال جنوب السودان رسميًا في يوليو 2011 (Manby, 2012, p.1).

هـ- **تصاعد التهديدات الإرهابية:** أخفق العامل الخارجي في تحقيق أهدافه فيما يتعلق بمواجهة وتحييد التهديدات في بعض الحالات، حيث لم ينجح التدخل العسكري الإثيوبي عام 2007 في تصفية نشاط حركة شباب المجاهدين في الصومال، بل أدى إلى تصاعد النشاط الإرهابي، الأمر ذاته ينطبق على الاحتلال الأمريكي للعراق الذي أدى لتصاعد مخاطر التنظيمات الإرهابية في البلاد وتداعيات ذلك السلبية على دول الجوار (القحطاني، 2011، ص36).

ويعكس ذلك إمكانية تحول العامل الخارجي إلى أداة محفزة لتصاعد حدة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وفق ما أوردته العديد من النماذج المختلفة، إذ أن ضعف الدول القومية وانتشار العنف والإرهاب قد يكون عامل جذب لتصاعد حدة العامل الخارجي، كما يمكن أن يكون الأخير عامل مؤجج لتلك الأوضاع السلبية.

---

[2] للاطلاع أكثر على الموضوع، من خلال ما يلي:
- Van den Berge, Wietse. (2016). Analyzing middle eastern armed Non-state Actors foreign policy, Global Security Studies, volume 7, issue 3, Oxford: Oxford University Press.

القسم الثاني

الاتجاهات المختلفة في مسألة الحكم الذاتي للأقليات

أولًا: ماهية الحكم الذاتي للأقليات

قبل تناول ماهية الحكم الذاتي، يمكن توضيح التعريفات المتعلقة بمفهوم الأقلية، وهو ما يرتبط بصعوبة وضع تعريف محدد له، وذلك في ظل انتشار بعض الأقليات في مناطق منفصلة عن الجماعة المسيطرة، إلى جانب توزُّع بعض الأقليات جغرافيًا على مستوى الدولة التي يعيشون بها وعدم تركزهم في مكان بعينه، كذلك فإن بعض هذه الأقليات قد يكون لديها شعور قوي بهويتها، في حين ينعدم أو يقل هذا الشعور لدى بعض الأقليات الأخرى (يوسف، 2010، ص ص 126-127).

1- مفهوم الأقلية

كان مفهوما الأقلية والأغلبية بلا معنى في الأساس في سياق العالم العربي قبل القرن التاسع عشر، إذ كانت الممارسات العثمانية تتعامل مع المجتمعات المسيحية واليهودية في الولايات العربية على أنها "ملة" millets، وهي تطور لمصطلح أهل الذمة، أي المواطنين المحليين الذين لهم ديانة محددة غير إسلامية، ولا تنتمي إلى أصل عرقي واحد، إذ أن مفهوم الأقلية نشأ بالأساس خارج منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد في أوروبا ما بعد عصر التنوير بهدف استيعاب مجتمعات داخلية منفصلة، ثم في أواخر القرن التاسع عشر بدأ الاستعمار الأوروبي المبكر في شمال أفريقيا ولاحقًا في باقي دول منطقة الشرق الأوسط، في معاملة مجتمعات معينة كأقليات مقارنة بمجتمعات أخرى داخل الدولة الواحدة (Robson, 2016, pp.3-4).

وبالتالي فالنزعة القومية أو الدولة القومية هي ظواهر تاريخية لا يزيد عمرها عن قرنين، منذ اعتبار الدولة القومية هي الشكل السياسي الشامل والمعترف بها، وبالتالي فالدولة القومية والنزعة القومية نتاجان تاريخيان قريبا العهد، على الرغم من تكونهما من عناصر موغلة في القدم (عبدالجبار، 2014، ص ص 586-587) ، وفي ضوء هذا تشير بعض الدراسات إلى الأقلية باعتبارها "كل مجموعة بشرية تعيش داخل إقليم دولة ما، وتتمتع بخصائص تميزها عن غيرها من بقية السكان سواء كانت خصائص ثقافية أو دينية أو لغوية أو تاريخية أو جنسية" (عرفات، 2016، ص19).

وتتبنى الدراسة تعريفًا للأقلية على أنها "جماعة تزيد نسبتها أو تقل إلى إجمالي السكان، تشترك في عنصر واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، وفي عدد من المصالح تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى هذه الجماعة بسبب التمييز ضدهم وعي بالتمايز في مواجهة أفراد الجماعات الأخرى مما يؤكد تضامنهم ويدعمه" (مسعد، 1987، ص14).

وفي ضوء هذا، فإن هناك اقترابين لدراسة الأقليات، الأول هو اقتراب الانتماءات الأوليّة Primordialist Approach، وينظر إلى الهويات على أنها نتاج تاريخي وتكوين ثقافي، أما الاقتراب الآخر، فهو الاقتراب الذرائعي Instrumentalist Approach، والذي يُعرّف حدود الجماعة بأنها موقفية، بمعنى تغير وتلون العلاقات بين الجماعات تبعًا للظروف المحيطة بها، ومصلحة الجماعة في علاقتها بالآخر، وبالتالي يتكامل الاقترابان محل الذكر، ففي حين يركز الأول على النواحي الثقافية والقومية الموروثة فإن الأخير يركز على تأثير العوامل المختلفة المحيطة بالأقلية (مجيب، 2016، ص ص 31-32).

ويتداخل مفهوم الأقلية مع مفاهيم أخرى مثل "القومية"، و"الأمة"، إذ يُنظر إلى القومية على أنها صلة تربط بين أفراد جماعة أو مجتمع معين بحيث يكون لدى هؤلاء ميل وشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، وتتضمن عناصر القومية بشكلٍ عام؛ وحدة الأصول العنصرية أو العرقية، والوحدة الجغرافية؛ أي التجانس الجغرافي الذي يعزز من إيجاد مجتمع من المصالح المشتركة دن أن ينفي ذلك نمو بعض القوميات دون أن يكون للعامل الجغرافي تأثير واضح مثل نمو القومية الأمريكية مع الاتساع الجغرافي الهائل للبلاد، أما العنصر الثالث فهو وحدة اللغة، والعنصر الرابع التاريخ المشترك، أما العنصر الخامس فهو أهمية الدين، وإن كان البعض لا يأخذ به عند تحديد القومية (مقلد، 1985، ص ص 97-102).

وتشير بعض الأدبيات إلى مفهوم "الأقلية القومية" National Minority، وهو ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان، ويرتبط بذلك، الأقلية القومية التي يتركز وجودها في مناطق تقع على حدود الدولة، والأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها، فالنوع الأول يكون متطلع إلى تحقيق الانفصال لتكوين دولة مستقلة أو الحصول على درجة عالية من الحكم الذاتي، أما النوع الثاني فيكون هدفه هو تعديل الحدود

الدولية حتى يتاح لها أن تنضم إلى الدول المجاورة، وهذا التطلع غالبًا ما يلقى تأييد الدولة المجاورة (مقلد، 1985، ص106).

ومن جانب آخر، فإن مفهوم "الأمة" يشير إلى "مجتمع طبيعي من البشر يرتبط ببعضه البعض من خلال وحدة الأرض والأصل والعادات واللغة، فضلًا عن اشتراكه في الحياة وفي الشعور الاجتماعي"، فيما يُعرّفها البعض بأنها "جماعة من الناس يجمعهم إحساس واعٍ نابع من تراث ثقافي مشترك، وتطلع مشترك للعيش معًا في دولة مستقلة" (وهبان، 1997، ص59).

وفي ذات السياق، يتم الإشارة أحيانًا إلى بعض الأقليات باعتبارهم جماعة إثنية أو جماعة عرقية، وهناك تداخل بين المفهومين الأخيرين، إذ يشير الأول إلى جماعة بشرية تُعرّف نفسها في ضوء الاختلافات الثقافية مثل اللغة أو الدين، أو الاختلافات الجينية (Rudolph, 2003, pp. 1–2) ، أي أنها جماعة من الناس تعيش في مجتمع ما أشمل، وتعتقد بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها ببعضهم البعض، وتتمثل الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، أو اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد (أبو العينين، 2000، ص ص 6–7).

فيما يشير المفهوم الثاني؛ "الجماعة العرقية"، إلى الاعتقاد بوجود صلة بين السمات الجسمانية، وتفوق سلالة ما على غيرها من السلالات الأخرى بما يخلق نظرة استعلائية لهذه الجماعة (مجيب، 2006، ص ص 24–25) ، أو أنهم مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية وثقافية واحدة (هلال ومسعد، 1994، ص215) ، فالعرقية ترتبط باختلافات بيولوجية بين الناس مثل لون البشرة، وهي خصائص مادية يتم نقلها من جيل إلى آخر، وينظر لهذه الاختلافات البيولوجية على أنها صفات دائمة في الأفراد (علم الدين، 2007، ص43).

وفي مقابل ذلك الطرح، فإن هناك اتجاه يتعامل مع الإثنية والعرقية على أن لهما نفس المدلول، حتى أن قاموس "المورد" قد ترجم كلمة Ethnic إلى عرقي أو إثني، كذلك فإن كثيرًا من الدراسات الأوروبية وحتى الأمريكية ركزت على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية مرادفة إياها بالعرقية، والتعامل معهما على أنهما نفس المعنى (أحمد، 2018، ص ص 4–5).

وفي ذات السياق، يمكن التمييز بين الأقلية والجماعة الإثنية، إذ أن الأخيرة قد لا تكون مهمشة فهناك جماعات إثنية تتسم بالهيمنة السياسية وتوليها مناصب عليا في الدولة، برغم قلة عددها

مقارنة بجماعات إثنية أخرى تفوقها عددًا، وبالتالي فالعدد ليس معيارًا للحكم على جماعة إثنية بأنها أقلية، فهناك جماعات إثنية لا تمثل أكثر من 20% من إجمالي عدد السكان، ولكنها مسيطرة بشكل كبير مثل الطائفة العلوية في سوريا والسنة العراقيين في عهد صدام حسين، وبالتالي فالجماعة الإثنية تقوم على عوامل مختلفة لجماعة من البشر مدركين لذاتهم أو مُدرَكين من الآخرين على أساس تميزهم الثقافي أو اللغوي أو العرقي أو الديني عن غيرهم من الجماعات الأخرى (مجيب، 2006، ص ص 28-29) ، وبالتالي فالأقلية قد تكون جماعة إثنية أو العكس.

ويُقسِّم "دونالد هورويتز" الأقلية وفق متغير الإقليم، إلى أربعة أنماط، إذ يربط بين مدى تقدم الأقلية وتمكينها؛ أي حصولها على فرص تعليمية ونصيب من الدخل القومي وفرص عمل ومناصب حكومية، وكذلك طبيعة الإقليم الذي تسكنه، ويمكن تناولها على النحو التالي (Horowitz, 1985, pp. 229-259):

أ- **أقلية مهمشة في أقاليم فقيرة:** يعتبر هذا النمط هو الأكثر ميلًا للمطالبة بالحكم الذاتي أو بالانفصال، وذلك لعدم قدرة الجماعة على المنافسة مع غيرها داخل الدولة على الرغم من حصولها على بعض الدعم أو الإعانات من قبل الدولة المركزية، لكنها تؤمن بقدرتها على استثمار ثروات الإقليم بشكل أفضل، وتطالب بوضع خاص أو تمثيل نسبي لها (عاشور، 2002، ص ص 115-116).

ب- **أقلية مهمشة في أقاليم غنية:** تشعر الجماعة بالقلق في ظل ضعف موقعها داخل الدولة، الأمر الذي يدفعها للمطالبة بإجراءات تمييزية لحمايتها من هيمنة الجماعات المتقدمة، وتعتبر الحكم الذاتي أو الانفصال سوف يحقق لها قدرًا أكبر من عوائد الإقليم، إذ تنظر الجماعة إلى أبناء الأقاليم الأخرى – الأفقر نسبيًا – بأنهم يعيشون عالة عليهم من خلال الاستفادة من مواردهم.

ج- **أقلية غير مهمشة في أقاليم فقيرة:** تكون تلك الجماعات بعيدة عن المطالبة بإجراءات تميزية وصولًا إلى الحكم الذاتي أو الانفصال، خاصةً وأن ذلك قد يحرمهم من عوائد وفرص قائمة، وتسعى فقط لضمان عدم ممارسة التمييز ضدها.

د- **أقلية غير مهمشة في أقاليم غنية:** تتسم مطالب تلك الجماعات بأنها يغلب عليها الطابع الاقتصادي، وعادة ما تساهم بالنصيب الأكبر من الناتج القومي، وتدعم الأقاليم الفقيرة، وبالتالي قد يكون نصيبها من العوائد الكلية للدولة أقل من مقدار إسهام إقليمها في تكوين تلك العوائد،

ولا ترفع تلك الجماعات مطالب إلا نادرًا، ويكون ذلك في حالة تفاقم الأوضاع بشكل يجعل تكلفة البقاء في إطار دولة موحدة أكبر بكثير من أعباء المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال.

2- مفهوم الحكم الذاتي

يعد مفهوم الحكم الذاتي Autonomy، هو أحد المفاهيم المثيرة للجدل، منذ أن تم إدراجه في ميثاق الأمم المتحدة، حيث تحفظت بعض الدول على المفهوم في ظل عدم كفايته للاستجابة للتطلعات المشروعة للبلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، وهو ما أفضى لمناقشات ممتدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1949، حيث قامت لجان متخصصة بدراسة عناصر الحكم الذاتي، حتى تم الإقرار بها في 1953 بقرار الجمعية العامة رقم 742، والذي حدّد العناصر التي ينبغي أن تصف الإقليم بأنه يتمتع بالحكم الذاتي، ومنها: أن يحظى الإقليم بسلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن يتم اختيار السلطات وفق التقاليد الديمقراطية، كما يجب أن يتمتع الإقليم بالسيطرة على موارده الاقتصادية، وأن يتحرر من الضغوط الخارجية في اختيار مؤسساته بحريّة تامة، مع التأكيد على تباين حالة كل إقليم يسعى للحكم الذاتي عن غيره من الأقاليم (محمد، 1993، ص ص 56-57).

ويُقصد بالحكم الذاتي من وجهة نظر القانون الدولي، أن يحكم الإقليم نفسه، أي صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي لإقليم ما في إطار ممارسة الدولة الأم للسيادة على هذا الإقليم (B. Sohn, 1982, pp. 9-17)، فالوحدة الذاتية تختلف عن الدولة، فهي ليست جهاز سيطرة وردع، ولا تملك قدرة على الاستقلال، في حين أن الدولة هي قوة رادعة، وجهاز له القدرة على التنظيم الذاتي والسيطرة، وتملك الاستقلال، ولا يُغيِّر من واقع وحدة الحكم الذاتي ممارستها للوظيفة التشريعية حتى لو امتلكت نظامًا قانونيًا مستقلًا، إذ أنها تفتقر إلى كامل الحرية الدستورية لأن وضعها ينبغي أن يتلاءم والنظام القانوني المعمول به في إقليم الدولة (بوبوش، 2008، ص45).

وبتعبير آخر فهو نظام لا مركزي مَبني على أساس الاعتراف لإقليم مُميَّز قوميًا أو إثنيًا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شئونه تحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها، فهو في نطاق القانون الداخلي، أسلوب للحكم والإدارة في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة (الهماوندي، 1990، ص23).

ويكون الدافع للحكم الذاتي، متباينًا، وفق خصوصية كل حالة، إذ قد يعود لدوافع ثقافية مثل مسألة اللغة والقيم المشتركة والهوية التي تتمتع بها جماعة معينة، أو قد يكون دافعًا اقتصاديًا، في ظل تصور جماعة داخل الدولة بأنها تتعرض للاستغلال أو الحرمان، أو قد تكون هناك أقلية فقيرة مهمشة داخل هياكل الدولة، أو قد تكون جماعة لديها موارد لكن يتم تهميشها، وبالتالي فإن هناك عدم مساواة بين الأقاليم وبين المجتمعات المختلفة داخل الدولة (Keating, 2012, p.13).

وقد شكّلت مطالب الجماعات الإثنية بالحكم الذاتي أو حتى الانفصال سببًا لأكثر من ثلث الحروب الأهلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ ازداد عدد الأقليات التي مُنحت حقوق حكم ذاتي بشكل مطرد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتضاعف ذلك تقريبًا بعد سقوط سور برلين عام 1989، ومع ذلك فقد كان هناك تباين في تداعيات الحكم الذاتي على الأقليات من حالة لأخرى (Schulte, 2020, 9.1).

فيما تُفرّق بعض الدراسات التي تتناول الحكم الذاتي بين (Self-Government) و(Autonomy)، إذ أن الأولى تعنى اللامركزية التي قد يتمتع بها أحد الأقاليم في إطار الدولة دون أي وضع تمييزي، أي أنه قائم على تفويض الصلاحيات لإقليم ما، أما الثاني فيرتبط بالحكم الذاتي، وبوضع تمييزي يمنح لإقليم معين داخل الدولة، أي أنه قائم على نقل الصلاحيات والسلطات وليس تفويضها فحسب (بوبوش، 2009، ص ص 116-117).

وبناءً على ما سبق، فإن الحكم الذاتي قد يكون أداة يمكن من خلالها تكريس حقوق الأقليات، الأمر الذي قد يقلل من النزعات الانفصالية، وفي الوقت نفسه، فإن الحكم الذاتي يؤكد بالضرورة على سيادة الدولة وسلامة أراضيها باعتبار ذلك أمرًا أساسيًا للدولة القومية، ومع ذلك فإن الحكم الذاتي لا يؤدي بالضرورة إلى السلام، إذ أن هناك نماذج ناجحة، وكذلك هناك نماذج أخرى غير مثمرة، فالنجاح والفشل يعتمد على الظروف الداخلية والخارجية المرتبطة بتطبيق الحكم الذاتي في دولة ما (Keating, 2012, Pp. 2-6).

3- توضيح المفاهيم المتداخلة مع "الحكم الذاتي"

يعتبر مفهوم "الفيدرالية" أحد المفاهيم المتداخلة مع "الحكم الذاتي"، وتُعرّف الفيدرالية على أنها نظام سياسي من شأنه قيام اتحاد مركزي بين أقاليم دول واحدة أو بين دولتين أو مجموعة من الدول بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة المركزية مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات

المكونة للاتحاد ببعض الاستقلال الداخلي، بينما تفقد كل منها مقومات سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة الاتحادية، كعقد الاتفاقيات والمعاهدات، وبالتالي تصبح الوحدات هنا وحدات دستورية لا وحدات إدارية كالمحافظات في الدولة الموحدة، ويكون لكل وحدة داخل النظام الفيدرالية سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية (قطان، 1985، ص20).

ويمكن التمييز بين نوعين من الفيدرالية وفقًا لمحدد درجة التماثل، وهما: الفيدرالية المتماثلة Symmetrical Federalism، والتي لا تتقاطع حدود الفيدرالية فيها مع الحدود العرقية، بحيث تعكس تلك الوحدات الطابع التعددي الموجود على مستوى الدولة، أما الفيدرالية غير المتماثلة Asymmetrical Federalism، فهي تلك التي تتطابق فيها الوحدات الفيدرالية مع الوحدات العرقية، بحيث تصبح الوحدات الناشئة أكثر تجانسًا، وبالتالي يعتبر البعض أن الفيدرالية تكون أداة توافقية في حالة الفيدرالية غير المتماثلة وحدها (Lijphart, 1979, p.510) ، أي أنه في النوع الأول تتمتع كل الوحدات بوضع قانوني وسلطات متساوية، في حين أن الثانية تتمتع فيه أجزاء مختلفة من البلاد بدرجات مختلفة من الحكم الذاتي (Bulmer, 2015, p.11).

لذا يحدث تداخل كبير بين مفهوم الحكم الذاتي مع مفهوم الفيدرالية، خاصةً وأن المفهومين يتشابهان في وجود صلاحيات ممنوحة لإقليم محدد في إطار الدولة الواحدة، أي أنه لا يعني بطبيعة حال انفصال، وكذلك فإن المفهومين يتشابهان في وجود تقسيم للسلطة بين السلطة المركزية وبين والوحدات التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية، بيد أن هناك أوجه اختلاف بينهما، يمكن توضيحها على النحو التالي (الجرباوي، 2018، ص ص 126-127):

أ- **محدد تقسيم الدولة:** الفيدرالية تعني تقسيم الدولة إلى وحدات، يطلق عليها ولايات أو إمارات أو مقاطعات، أما في الحكم الذاتي فإن ذلك ليس واجبًا، إذ قد يُمنح إقليم بعينه حكمًا ذاتيًا بينما تبقى بقية أجزاء الدولة على حالها، كذلك فالدولة الفيدرالية قد تنشأ باعتبارها دولة اتحادية، في حين لا يترتب على نظام الحكم الذاتي قيام دولة جديدة ولا يتحول شكل الدولة من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية، وتشير تطبيقات الفيدرالية أنها لا تقترن بمبدأ القوميات، فهناك دول ليس لديها مشاكل أقلية وأخذت بالنظام الفيدرالي، بخلاف الحكم الذاتي الذي يقوم في الغالب على رابطة قوية بينه وبين مبدأ القوميات (الهماوندي، 1990، ص ص 46-48).

ب- **محدد تباين توزيع السلطات:** الفيدرالية نظام حكم اتحادي قد يقوم على التماثل في توزيع السلطة للوحدات المكونة للاتحاد، أما في الحكم الذاتي فعلاقة المركز بالإقليم ناجمة عن اتفاق محدد قد يختلف من إقليم لآخر.

ج- **محدد السيادة:** تتمتع وحدات النظام الفيدرالية ببقايا سيادتها الأصلية بعد تنازلها عن الجزء الأكبر منها للحكومة الفيدرالية من أجل الانضمام للاتحاد، لذا فإن موافقة الهيئات التمثيلية الخاصة بهذه الوحدات تظل مطلوبة لتعديل الدستور الاتحادي، وهو أمر غير مطلوب في نموذج الحكم الذاتي، الإقليم أو الأقاليم هنا ليس لها دور كبير في تعديل دستور الدولة، خاصةً إذا لم تكن تلك التعديلات تمس ترتيبات الحكم الذاتي الذي يستوجب موافقة الوحدة، وهذا أمر نابع من كون الإقليم الممنوح حكمًا ذاتيًا لم يتمتع بالأساس بسيادة أصلية.

د- **محدد التمثيل بالحكومة المركزية:** هناك مشاركة مقننة لوحدات النظام الفيدرالي على مستوى الحكومة المركزية، يتم من خلال ضمان التمثيل المتساوي لها في السلطة التشريعية، لذا فالسلطة التشريعية الفيدرالية مقسمة في الغالب مجلسين، أحدهما مخصص للتمثيل المتساوي للوحدات، وفي المقابل لا يوجد تمثيل رسمي لسلطة الحكم الذاتي للإقليم في الحكومة المركزية للدولة، منعًا للازدواجية، ومع ذلك يمكن لسكان الإقليم أن يكون لهم ممثلون بالانتخابات التشريعية العامة.

هـ- وبالتالي يمكن القول بأن الفيدرالية تتطور تقليديًا على أساس "اتفاق من أسفل إلى أعلى"، ويكون طوعيًا بين الوحدات المكونة للدولة، وعلى النقيض من ذلك نجد أن الحكم الذاتي يكون عادة نتاجًا لعملية تصاعدية، إذ يتم منح الحكم الذاتي للإقليم من "أعلى إلى أسفل"، وبالتالي تظل مناطق الحكم الذاتي جزءًا لا يتجزأ من النظام القانوني للدولة المركزية، وفي الغالب، تتطلب القوانين التي تصدرها مؤسسات الحكم الذاتي موافقة رسمية من الحكومة المركزية، كما يمكن رفضها إذا كانت تتعارض مع الدستور الوطني أو تنتهك المعاهدات الدولية (Keating, 2012, p.19).

ثانيًا: مطالب الأقليات وأنماط الحكم الذاتي

تتباين مطالب الأقليات داخل الدولة، ما بين التمتع بحقوق المواطنة الكاملة وصولًا إلى المطالبة باستقلالية ثقافية، أي الاعتراف بخصوصية الأقلية على المستوى الثقافي، في حين هناك مستوى أكبر من المطالب، ويتضمن المطالبة بالحكم الذاتي، والأنماط الثلاثة الأولى تكون جميعها

داخل إطار الدولة، في حين يمكن أن يكون هناك مطالب بالانفصال، وهو يعكس فشل الدولة في استيعاب مطالب الأقلية بمستوياتها المختلفة السابق ذكرها، ويوضح الشكل التالي الأنماط الأربعة لمطالب الأقليات، وذلك على النحو التالي (K. Jenne, 2007, pp. 39-41):

شكل رقم (2)
الأنماط الأربعة لمطالب الأقليات في النظم السياسية

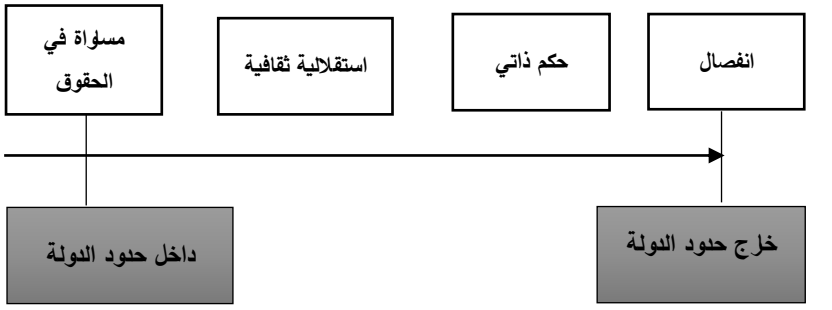

Source: K. Jenne, Erin. (2007). Ethnic Bargaining: the paradox of minority empowerment, New York: Cornell University Press, P.40.

وبناءً على ما سبق، يُشكِّل الحكم الذاتي مستوى سابق لمسألة الانفصال تلجأ إليه بعض الأقليات، إذ يصبح جزء من أراضي الدولة مخوّل لساكنيه حكم أنفسهم في بعض الأمور من خلال سن القوانين والتشريعات، ولكن دون تشكيل دولة مستقلة.

وينطبق نموذج الحكم الذاتي ويتم تنفيذه داخل الدول الموحدة ذات الحكم المركزي، وهو ينقسم إلى نوعين، حكم ذاتي إقليمي Territorial، وحكم ذاتي غير إقليمي Non-Territorial، وما يفرق بينهما، هو تموضع أفراد الأقلية التي ستمنح الحكم الذاتي، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي (Coakely, 2016, pp. 6-16):

1. **الحكم الذاتي غير الإقليمي:** إن كان الأفراد منتشرين داخل الدولة يُعطى الحكم الذاتي غير الإقليمي لأفراد الأقلية بغض النظر عن مكان إقامتهم، ويمنح هؤلاء الحق في المحافظة على خصائصهم اللغوية والدينية والثقافية وكذلك على عاداتهم وتقاليدهم، وهو نموذج لا يهدد وحدة الدولة، ويعد نظام "الملّة" في الدولة العثمانية مثالًا على هذا النوع من الحكم الذاتي.
2. **الحكم الذاتي الإقليمي:** هو الأكثر شيوعًا، وأهمية، لما له من تبعات سياسية فهو يمنح لإقليم محدد يتجمع فيه أفراد الأقلية، ويشكلون فيه الأغلبية، حكمًا ذاتيًا، وهذا النوع غالبًا ما يثير

حفيظة وقلق السلطة المركزية لأنه قد يؤدي إلى طلب الانفصال عن الدولة في مرحلة لاحقة، ويختلف الحكم الذاتي جذريًا عن نموذج اللامركزية في الدولة الموحدة، لأن اللامركزية قائمة على "تفويض صلاحيات" من المركز إلى الإقليم، في حين الحكم الذاتي يقوم على "نقل بعض السلطات والصلاحيات" من السلطة المركزية إلى الإقليم.

جدير بالذكر أن الدراسة تتعامل بشكل أساس مع مفهوم "الحكم الذاتي الإقليمي"، وسوف يتم الإشارة إليه اختصارًا بالحكم الذاتي، لاسيما وأنه ينطبق على بعض الأقليات في المنطقة العربية، مثل تموضع أكراد سوريا في شمال وشمال شرقي البلاد.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الحكم الذاتي لا يتم فرضه بالقوة، بل يتم بالاتفاق، ويُرسم ذلك في الدستور، أو بتشريع خاص من الدولة؛ لكونه يُعَد مسألة داخلية، كذلك فلا يوجد نموذج موحد للحكم الذاتي، في ظل خصوصية كل حالة، إذ يوجد في العالم العديد من أنماط الحكم الذاتي، وفي مراجعة تاريخية لتلك الحالات، يتضح أنها نتجت إما عند تغيير طريقة حكم إقليم مستعمر أو عند تشكل دولة حديثة، أو تغير النظام السياسي داخل الدولة، أو لإيجاد حل لتوتر إقليمي بين دولتين أو أكثر سببها مصير أقلية قومية داخل واحدة منها، أو نتيجة عملية تفاوضية لإنهاء صراع داخل الدولة مع أقلية قومية (الجرباوي، 2018، ص124).

القسم الثالث

العلاقة بين العامل الخارجي والحكم الذاتي للأقليات

يركز هذا القسم بشكل أساس على الأطر النظرية التي توضح طبيعة العلاقة بين العامل الخارجي من ناحية، ومطالب بعض الأقليات بالحكم الذاتي من ناحية أخرى، وهو ما يمكن محاولة توضيحه من خلال التركيز على مفهوم هيكل الفرص السياسية وأبرز المقولات المرتبطة به والعوامل المقترنة به، إلى جانب توضيح أبرز مقولات وفرضيات نظرية المساومة الإثنية.

أولًا: مدخل "هيكل الفرص السياسية"

يمكن توضيح العلاقة بين العامل الخارجي ومساعي الأقليات نحو المطالبة بالحكم الذاتي من خلال مدخل "هيكل الفرص السياسية" Political Opportunity Structure، إذ ارتبطت الجذور الفكرية للمفهوم بحقل السياسة المقارنة منذ نشأته، وبالتحديد بدراسة الجماعات الموجودة في الدولة،

خاصةً في ظل تعدد مكونات السياق البيئي المرتبط بتحرك تلك الجماعات، إذ يتأثر العمل الجماعي بالشروط البيئية؛ أي معطيات الواقع والظروف المحيطة بالجماعة، وليس أمام تلك الجماعة سوى التكيف مع تلك الظروف واستغلال الفرص المتاحة لصالح تعزيز مكاسبها بشكل أكبر (عز الدين، 2005، ص ص 60-61).

إذ لم تعد علاقة الدولة بالجماعات داخلها تتحدد فقط وفقًا للمعطيات الداخلية، وإنما أصبح للسياق الخارجي دور حيوي في التأثير على أنماط العلاقات وهيكل التفاعلات بين الجماعات ونظمها السياسية من جانب، وبين تلك الجماعات وتحالفاتها عبر القومية بجماعات أو دول أو حتى مؤسسات إقليمية ودولية من جانب آخر، وهذا الترابط والتشابك بين المتغيرات الدولية والشأن الداخلي، دفع العديد من الباحثين إلى الاهتمام بدراسة أثر المتغيرات الدولية، وما قد تخلقه من فرص أو قيود على عمل الجماعة أو الأقلية داخل الدولة (مصطفى، 2013، ص41).

1- مفهوم هيكل الفرص السياسية

يعد "هيكل الفرص السياسية"، واحدًا من المداخل الأساسية لفهم النظم السياسية والتحولات الرئيسية الجارية فيها، وأوضاع الجماعات والقوى السياسية القائمة بتلك النظم، وقد تم استخدام مفهوم هيكل الفرص السياسية لأول مرة بواسطة "بيتر إيزينجر" عام 1973، من خلال محاولة فهم الترابط المعقد بين متغيرات البيئة السياسية؛ الداخلية والخارجية، من ناحية، وبين السلوك السياسي من ناحية أخرى، ومحاولة استكشاف مختلف الظروف البيئية المرتبطة بوقوع الاحتجاج السياسي من جانب فئة داخل المجتمع (K. Eisinger, 1973, pp. 11-12).

ولذا فقد تعددت تعريفات مفهوم هيكل الفرص السياسية، إذ يتم تعريفه على أنه "محصلة للتفاعل المستمر بين الجماعة والبيئة" (فهمي، 2018، ص48)، ويمكن تشبيه هيكل الفرص على أنه بمثابة خريطة أو شبكة معقدة تضم عناصر وأبنية وعلاقات تتغير باستمرار، قد تمنح بعض الجماعات العديد من الموارد وتفرض على جماعات أخرى عراقيل تعوق حركتها، وتلك المتغيرات تؤثر في تلك الجماعات بشكل مستمر (هلال، 2015، ص244) .

ويعنينا في هذا المقام التركيز على فكرة العامل الخارجي وتأثيره على بعض الأقليات داخل الدولة من أجل محاولة تعزيز المكاسب عبر استغلال الفرص المتاحة، وفي هذا الإطار فإن هناك ما يُعرف بـ "الهيكل الدولي للفرص"، على اعتبار أن الفرص لا تقتصر على السياق الوطني المغلق أو

محورية الدولة القومية كبؤرة للتحليل، بل يمتد إلى ما هو خارج حدود الدولة، إذ أن المؤثرات الإقليمية والدولية قد تتسرب إلى الداخل سواء لخلق فرص جديدة أو لتعزيز فرص قائمة أو حتى للتأثير سلبًا على أي فرص متاحة (W. Marx, 1999, pp. 191-193).

ففي حقبة تسعينيات القرن الماضي، نجحت العولمة، على نحو غير مسبوق، في وضع المؤثرات الخارجية الدولية في قلب العوامل المُشكِّلة لمجريات التطور على الصعيد الداخلي في بعض النظم السياسية، ولذا فقد تمت الاستعانة بمفهوم هيكل الفرص لدراسة الاحتجاجات في دول أوروبا الشرقية للمطالبة بالديمقراطية، على أساس أن إدراك الفرص لا يمكن أن يكتمل داخل حدود السياق الوطني وحده، وعليه يمكن ملاحظة ثمة علاقة تأثير متبادل بين البعدين الداخلي والخارجي للفرصة، فالتغير الذي يبدأ في أحدهما، ينعكس بالضرورة على الآخر (عز الدين، 2005، ص ص 73-76).

خاصةً وأن البعض ذهب إلى حد القول بأن العولمة قد أدت إلى تراجع قوة الدولة في مقابل زيادة قوة بعض الجماعات داخل الدولة، وما ارتبط بذلك من تعزيز لقوة بعض جماعات الأقلية في مواجهة الأغلبية (ليلة، 1999، ص29)، وقد كان جليًّا تأثير العامل الخارجي على التحولات ما بعد الشيوعية في دول أوروبا الشرقية باتجاه الديمقراطية والاقتصاد الرأسمالي، سواء من جانب (الدول) على غرار الولايات المتحدة وألمانيا، أو حتى من جانب بعض (المنظمات الدولية الحكومية) مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وصندوق النقد الدولي، إذ يظهر العامل الخارجي بشكل بارز في المراحل الانتقالية (Zaborowski, 2003, p.5)

ويُلاحظ هنا أن أدوار الفاعلين من غير الدول لم تحظ باهتمامٍ كافٍ مع تصاعد فاعلية العامل الخارجي في التحولات الديمقراطية في العالم، ومع ذلك فقد لوحظ بعد انتهاء الحرب الباردة ظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية ولعبها دورًا بارزًا على المستوى العالمي، وبالتالي فإنه لفهم أهمية العامل الخارجي لا بد من دراسة الفاعلين الدوليين التقليديين (الدول والمنظمات الحكومية) وكذلك الفاعلين الدوليين غير التقليديين مثل المنظمات غير الحكومية، وكذلك يجب وضع طبيعة النظام الدولي في الاعتبار (Usul, 2003, pp. 58-59).

وفي ذات السياق، فقد تمخض عن التقدم التكنولوجي الهائل، سرعة التواصل بين الشعوب ونقل المعلومات، وهو ما أدى إلى سرعة تنقل أصداء التطورات الداخلية التي قد تشهدها دولة ما فيما عرف بأثر الانتشار، وهو ما شكَّل إحدى الفرص الدولية التي ولّدت الدافع لدى العديد من الجماعات

لتنظيم صفوفها وتعبئة مواردها للتعبير عن مطالبها من النظام السياسي (Marks and Adam, 1999, pp. 97-100).

2- أبرز المقولات النظرية

يمكن القول بأن هناك محددات عدة وأبعاد، قد تساعد الأقلية على استثمار الفرص المتاحة بشكل أفضل أو العمل على إيجاد فرص بالأساس، وهو ما يرتبط في المقام الأول، بتراجع قوة الدولة وميلها نحو استخدام العنف، وكذلك اتجاه الأقلية إلى إقامة تحالفات سياسية فعالة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي أو على الصعيدين معًا، وهو ما يساعدها على تعزيز موقفها بشكل كبير (Munson, 2001, p.494).

وتتمثل أبرز مقولات "هيكل الفرص السياسية" بشأن العلاقة الجدلية بين الجماعة أو الأقلية من جانب والبيئة الداخلية أو الخارجية من جانب آخر، وذلك على النحو التالي (فهمي، 2018، ص ص46-47):

أ- **تؤثر الجماعة أو الأقلية في الهيكل الرسمي القائم وتغيره لصالحها**، بمعنى أنها تكون قادرة على توليد الفرص لنفسها أو لغيرها بداخل المجتمع في ضوء ما تتمتع به من مقومات وإمكانات.

ب- **لا يعد تأثير هيكل الفرص واحدًا أو ثابتًا أو متماثلًا بالنسبة لجميع الجماعات على قدم المساواة في كل الأوقات**، وإنما قد يختلف من جماعة لأخرى، كما قد يتغير الهيكل بالنسبة للجماعة الواحدة من فترة لأخرى سواء كانت هذه الجماعة داخل دولة واحدة، أو كانت لها فروع ممتدة عبر حدود أكثر من دولة.

ج- **تؤثر البيئة بالضرورة على هيكل فرص الجماعات**، وما تزاوله من أنشطه وممارسات، وما تختاره من استراتيجيات.

وبالتالي فإن هيكل الفرص السياسية ليس محصلة لخصائص السياق الوطني، فهو لم يعد أكثر من نقطة أولية ينطلق منها العمل الجماعي، ثم لا يلبث أن يتأثر نشاطه بدرجة أكبر بالمتغيرات الخارجية الكامنة في سياقه الدولي، وخاصةً مع ازدياد روابطه بالدول والتنظيمات القائمة خارج حدود دولته، الأمر الذي يهيئ المناخ المناسب للجماعات لممارسة العمل الجماعي وبلورة أنماط جديدة من التحالفات فيما بينها (فهمي، 2018، ص64).

وبالنظر إلى مطالب الأقليات في بعض المجتمعات، فإن هيكل الفرص يرتبط بالعامل الخارجي ارتباطًا وثيقًا، إذ أن العامل الخارجي قد يُقيّد أو يعزز من العمل الجماعي للأقليات، وما يرتبط بذلك من مطالبة بالاستقلالية أو حتى بالانفصال عن الدولة، وبالتالي فإن العامل الخارجي يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة هيكل الفرص السياسية المتاحة (إبراهيم، 2015، ص35).

3- العوامل المؤثرة على هيكل الفرص

يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على هيكل الفرص السياسية المتاحة، وهي كالتالي (هلال، 2015، ص ص 243-244):

أ- **تغيير في الداخل السياسي:** يرتبط ذلك بالتغيير في منظومة السياسات العامة مثل اتباع النظام الحاكم لسياسات جديدة، إلى جانب تماسك النخب الحاكمة أو انقسامها، علاوة على تغير قواعد اللعبة السياسية بمعنى تغيير قواعد تكوين الأحزاب مثلًا أو تغيير النظام الانتخابي، أو أي سياسات داخلية قد تغير الفرص السياسية للجماعات.

ب- **تأثير العوامل الإقليمية والدولية:** فمن شأن سياسة خارجية لدولة ما أو لحدث إقليمي في دولة مجاورة أن يؤثر في هيكل الفرص لصالح بعض الجماعات أو ضدها، على غرار الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي أسقط هيكل الفرص السياسية القائم وأنشأ هيكلًا جديدًا مختلفًا تمامًا عن سابقه.

ج- **حجم الموارد المتاحة للجماعة:** أي حجم عضوية الجماعة والموارد المادية والبشرية المتاحة لها، وخبرة قيادتها، فالنخب الحاكمة تسعى لاستقرار هيكل الفرص إذا كان في صالحها، أما إذا كان لا يمثل مصالحها بالقدر الكافي فإنها تسعى إلى تغييره.

ثانياً: نظرية المساومة الإثنية

تعد "المساومة" بمعناها الواسع ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد سياسية، إذ أن وجود عدد لا يحصى من الأفراد قادرين على العيش معًا والتفاعل يعني ضمنيًا وجود درجات متفاوتة من المساومة في ظل وجود لاعبَين أو أكثر (Doron and Sened, 2001, p.7)، وقد تطورت نظرية المساومة منذ كتابات المفكر "فرانسيس إيدجورث" خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر ثم تطورت الأطر النظرية في مراحل زمنية لاحقة وفي مجالات مختلفة (Napel, 2002, p.5).

1- أبرز المقولات والافتراضات

تشير نظرية المساومة الإثنية للأقليات Ethnic bargaining theory إلى أن الأقليات تقدم مطالب تتعلق بالحكم الذاتي أو الانفصال، كوسيلة ضغط استراتيجي أو مساومة ضد الحكومة المركزية من أجل الحصول على تنازلات أكثر، وتعتبر أن الدعم الخارجي له أهمية قصوى في دعم مطالبها أو تقويضها (Suso, 2020, p.17).

وتفترض النظرية أن الأقلية التي تتمتع بدعم خارجي قوي تصبح أكثر ميلًا نحو الحكم الذاتي أو الانفصال، حتى لو كانت الحكومة المركزية ملتزمة بحماية الأقليات، وفي المقابل فإذا كانت الأقلية تعتقد أنها بدون دعم خارجي، فإنها ستتكيف مع الظروف القائمة حتى ولو كان هناك قمع وتهميش كبير من جانب الأغلبية، وتقوم النظرية على ثلاثة فاعلين بالأساس، وهم: الدولة (الحكومة المركزية)، الأقلية، والرعاة (العامل الخارجي) (Fard, et al., 2019, p.179).

حيث تتجه الأقليات في بعض الحالات إلى تأمين قدر أكبر من الحقوق والحكم الذاتي خاصةً إذا كان هناك تمييز وضغوط تمارسها الأغلبية، وأحيانًا قد تطالب الأقلية بمطالب متطرفة مثل الانفصال، وقد نجحت بعض الأقليات في تحقيق مطالبها، وتكشف الأدلة التجريبية عن وجود صلة مباشرة بين نجاح بعض الأقليات في تحقيق تطلعاتها سواء نحو الحكم الذاتي أو الانفصال وبين قوة وقدرة تلك الأقليات على مساومة الحكومة المركزية (Fard, et al., 2019, pp.173-178).

وانطلاقًا من ذلك بدأت بعض الكتابات تركز على "نموذج اللعبة" A Game Model، والذي تتفاوض فيه مجموعة عرقية مع حكومتها في وجود عامل خارجي، أي وجود لاعب ثالث غير "الدولة" و"الأقلية"، والذي تعتبر مشاركته المحتملة أمرًا بالغ الأهمية، خاصة وأن المساومة الإثنية تتضمن مطالب من الأقلية بدرجة أكبر من الاستقلال السياسي أو الثقافي، والمزيد من وظائف القطاع العام، والإعانات الإقليمية الأكبر، وفي المقابل تسعى الحكومة إلى تفضيل التنازل عن أقل قدر ممكن دون إثارة رد فعل واسع من جانب المجموعة الإثنية التي سيكون قمعها أكثر تكلفة، كذلك فإن العامل الخارجي يكون محددًا رئيسًا لردود فعل الدولة تجاه مطالب الأقلية، فإذا كان الخارج داعمًا كبيرًا لهم اتجهت الدولة للتنازل، أما إذا كان العامل الخارجي سلبيًا فإن ذلك يُقوّي من موقف الدولة في مواجهة الأقلية (Cetinyan, 2002, pp. 646-649).

وتجادل النظرية بأن تصاعد مطالب الأقليات يتجلّى في المقام الأول من خلال نفوذ المساومة الداخلية، والذي يعتمد إلى حد كبير على حجم الأقلية وتركزها الجغرافي داخل الدولة، وأنه كلما كان موقف الأقلية ذا مصداقية نجحت في حشد الدعم الداخلي والخارجي من أجل انتزاع التنازلات من المركز، وبالتالي يحدد درجة مساومة الأقلية، عاملان مهمان، عامل داخلي مرتبط بحجم الأقلية وتركزها الإقليمي وطبيعة تعامل الحكومة المركزية معها، وعامل خارجي مرتبط باتجاه دعم الخارج للأقلية (K. Jenne, 2007, p.57).

إذ أن الصراع الإثني يتولد داخليًا ثم يتم تدويله؛ أي يجتذب جهات خارجية، وقد تم طرح عدة فرضيات حول سبب حدوث ذلك، منها أن الصراع العرقي يُضعف هياكل الدولة بما يحفز الجهات الفاعلة الخارجية التي تأمل في الحصول على الموارد أو التأثير على نتيجة الصراع لصالحها، وهو ما يمكن وصفه بأنه "عوامل خارجية سلبية"، في المقابل تعتبر بعض الأطروحات أن العامل الخارجي قد يتدخل في الصراعات العرقية كرد فعل على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما ينتج عنه مساعٍ حميدة ووساطة من أجل حماية حقوق الأقليات ضد أنظمة تقوم بانتهاكات صارخة للمعايير الدولية، وهو ما يمكن اعتباره "عوامل خارجية إيجابية" (E.lobell and Maucerip, 2004, pp.20-21).

حيث تقوم الأقلية بتقديم مطالب معينة في سياق المساومة الإثنية، وتعد تلك المطالب مؤشرًا على تحدي الدولة، خاصة إذا ما طالبت الأقلية بالانفصال؛ أي تأسيس سيادة على جزء من أراضي الدولة، وهو ما يمثل أعلى سقف لمطالب الأقلية، بينما قد تطالب الأقلية بالحكم الذاتي الإقليمي، لأن ذلك يتضمن تفويض سلطة الدولة إلى مناطق الأقليات، في حين قد تكون مطالب الأقلية تتركز في الحفاظ على تكريس هويتها الثقافية في إطار المجتمع وعدم ذوبان تلك الهوية في هوية الأغلبية، أو قد تسعى الأقلية لتحقيق المساواة في الحقوق بين الأقلية والأغلبية (K. Jenne, 2004, pp. 735-737).

2- نماذج الدول في إطار نظرية المساومة الإثنية

تقدم نظرية المساومة الإثنية، أربعة نماذج للدول يمكن أن تتحرك فيها الأقلية نحو مطالبها الخاصة، وذلك على النحو التالي (K. Jenne, 2004, pp. 735-737):

أ- **حالة الصراع (أغلبية قمعية ووجود دعم خارجي):** هذا النموذج يعكس انتشارًا كبيرًا للعنف داخل المجتمع، ومع ذلك قد تكون الدولة مضطرة إلى تقديم بعض التنازلات للأقلية خوفًا من تأثير العامل الخارجي الداعم لتلك الأقلية، وفي حال لم تتجه الدولة لذلك فقد يتفاقم الصراع داخلها ويتصاعد تأثير العامل الخارجي.

ب- **حالة الفرص (أغلبية غير قمعية ودعم خارجي):** وفق هذا النموذج، تكون الأقلية في وضع مثالي للتفاوض والمساومة، وذلك لأن الأغلبية غير القمعية تُفضّل تقديم تنازلات للأقلية من أجل جني ثمار الانسجام العرقي، كما تتمتع الأقلية من جانبها بدعم خارجي يعزز من موقفها.

ج- **حالة الضعف (أغلبية قمعية وعدم وجود دعم خارجي):** تمتلك الأقلية في تلك الحالة قدرة أقل على المساومة، خاصة في ظل غياب العامل الخارجي، وبالتالي فإن تلك الحالة يكون فيها تمييز شديد ضد الأقليات.

د- **حالة السلام (أغلبية غير قمعية وتلاشي العامل الخارجي):** يمثل هذا النموذج، الحالة المثلى من أجل تعايش الأقلية خاصةً وأن الأغلبية هنا تُفضّل المساواة بدلًا من تهميش الأقليات، وهو ما يجعل العامل الخارجي غير مؤثر بطبيعة الحال.

ويتضح من النماذج الأربعة السابقة، أن العامل الخارجي يكون أكثر تأثيرًا على وضع الأقليات في إطار مطالبها من النظام السياسي، في حال كان هناك عنف متفاقم داخل الدولة، وهو عنف متورط فيه النظام الحاكم بشكل أساسي، وفي المقابل فإن وجود مجتمع لا تواجه فيه الأقلية قمعًا أو تهميشًا، وتسعى الأغلبية نحو تحقيق الانسجام العرقي، فإن العامل الخارجي حتى وإن كان قائمًا فإنه يكون غير ذي فاعلية في ظل وجود مجتمع غير قابل للاختراق من الخارج بفعل تمتع الأقلية بوضع تفاوضي متميز.

فيما تقل قدرة الأقلية على المساومة بشكل كبير في حال كانت هناك أغلبية قمعية وفي ظل عدم وجود فاعلية للعامل الخارجي، وهو ما يعزز من الصراع العرقي بشكل كبير ويحفز النظام الحاكم على اتخاذ تدابير عنيفة ضد الأقليات.

3- محددات نجاح الحكم الذاتي

تذهب بعض الأدبيات إلى أن هناك ست محددات يمكن من خلالها تقييم نجاح الحكم الذاتي للأقليات، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي (Schulte, 2020, pp. 48-49):

أ- **البعد الثقافي:** يرتبط ذلك بوجود نخبة ثقافية قادرة على تنظيم الوضع اللغوي والديني والتعليمي، وتدشين منظمات ثقافية داخل إقليم الحكم الذاتي، علاوة على الحق في استخدام الرموز الخاصة والأعلام والأناشيد المرتبطة بالأقلية.

ب- **الوضع الأمني:** في حين أن الحكومة المركزية مسؤولة بطبيعة الحال عن الأمن الخارجي، فإن أمن الإقليم يظل قضية أساسية، إذ أن التوافق بين الحكومة المركزية وإقليم الحكم الذاتي على مسألة الأمن عامل مهم لتقييم مدى نجاح الحكم الذاتي من عدمه.

ج- **حرية إدارة الموارد:** أي أن الدرجة العالية من استقلالية إقليم الحكم الذاتي تفترض مسبقًا صلاحيات مالية وإمكانية تقرير كيفية استخدام الموارد المالية بحرية.

د- **البعد الاجتماعي:** أي وجود درجة كبيرة من التضامن الاجتماعي داخل إقليم الحكم الذاتي، وأن يكون القادة قادرين على إدارة التناقضات القائمة داخل وحدات الحكم الذاتي.

هـ- **الحماية الدستورية:** أي أن الوضع الخاص للحكم الذاتي لإقليم ما مترسخ في الدستور، وأي تعديلات عليه تتطلب موافقة حكومة الإقليم أو السلطة التشريعية لإقليم الحكم الذاتي، وهو ما يقوّي من موقف الأقلية المتمتعة بالحكم الذاتي.

و- **التفاعل مع الخارج:** أي حرية حركة وحدات الإقليم الذاتي مع الخارج، أو ما يمكن وصفه بأنه "دبلوماسية الأقلية"، وبما يمثل عامل ضاغط على الحكومة المركزية من أجل ضمان تنفيذ التفاهمات القائمة بين الإقليم وبين الحكومة المركزية، وكذلك يرتبط بقدرة وحدة الحكم الذاتي في استخدام حق النقض على أي اتفاق دولي تبرمه الحكومة المركزية يؤثر على الاختصاصات الحصرية لقادة الحكم الذاتي.

الخاتمة

سعت الدراسة إلى محاولة تقديم إطار نظري لتفسير طبيعة العلاقة بين العوامل الخارجية والحكم الذاتي للأقليات، من خلال استعراض أبرز المقولات النظرية سواء من خلال "هيكل الفرص السياسية" أو من خلال "نظرية المساومة الإثنية"، وقد توصلت الدراسة إلى أن هيكل الفرص السياسية بالنسبة للأقلية لا يقتصر على السياقات الداخلية وإنما يتأثر بشكل واضح بالسياقات الخارجية، إذ تسعى الأقلية لتوظيف الخارج بشكل كبير من أجل فرض رؤيتها داخليًا لاسيما في مناطق الصراعات التي تشهد تراجعًا للدولة.

فيما طرحت نظرية المساومة الإثنية أربعة نماذج للتفاعل بين الأقلية والدولة مع تضمين العامل الخارجي بشكل أساسي، وتم التوصل إلى أن الوضع المثالي بالنسبة للأقلية في التفاوض والمساومة، يتمثل في وجود أغلبية غير قمعية ودعم من الخارج وبما يعزز من تنفيذ مطالب الأقلية، فيما تنطبق على مناطق الصراعات، على غرار بعض دول منطقة الشرق الأوسط، نموذج الأغلبية القمعية والأقلية التي تحظى بدعم خارجي، إذ يتصاعد العامل الخارجي بشكل كبير من خلال هذا النموذج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العامل الخارجي، هو عامل حاسم في مدى لجوء الدولة المركزية نحو الموافقة على إمكانية قيام حكم ذاتي من عدمه، كذلك فهو عامل مؤثر في مدى نجاح أو فشل نموذج الحكم الذاتي، مع التسليم بصعوبة وضع أحكام عامة في إطار خصوصية كل دولة سواء من حيث طبيعة تفاعل الأقلية مع النظام السياسي، أو ما يتعلق بتأثير العامل الخارجي على وضع الأقلية ودعم مطالبها المختلفة، في ظل تباين ارتدادات السياقين الإقليمي والدولي.

كذلك فإن العامل الخارجي ليس سلبيًا أو إيجابيًا في المطلق – فيما يتعلق بتأثيره على حقوق الأقليات المختلفة – خاصةً وأنه قد يمثل داعم لبعض المطالب الأساسية للأقليات مثل التمتع بحقوق المواطنة كاملة أو الحفاظ على الخصوصية الثقافية للأقلية والقدرة على ممارستها داخل حدود الدولة المركزية جنبًا إلى جنب مع اعتبار العامل الخارجي عامل حاسم سواء فيما يتعلق بتطبيق الحكم الذاتي أو حتى في لجوء بعض الأقليات إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة.

وختامًا، قد يكون من المفيد أن تتطرق دراسات في المستقبل إلى قضايا مرتبطة بموضوع الدراسة، مثل محاولة بحث العلاقة بين الجغرافيا السياسية ومستقبل الأقليات، على أن تكون الدراسة مقارنة لبعض الأقليات في أقاليم العالم المختلفة، ومن جانب آخر، قد يكون من المهم أن تركز دراسات أخرى في المستقبل على بحث العلاقة بين العامل الخارجي واستقرار النظم السياسية مع دراسة حالة النظم السياسية العربية على مدار العقد الماضي.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

- أبو حمدان، علي. (2017). التدخل الدولي في الصراعات الداخلية بعد عام 2010 وأثره على شكل النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أبو العينين، محمود. (2000). إدارة الصراعات في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة.
- إبراهيم، عقل. (2015). تأثير تغير هيكل الفرص السياسية في موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية في فلسطين (1994-2012)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أحمد، فرناز. (2018). التنوع العرقي والديني وأثره على الأمن القومي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- القحطاني، فواز. (2011). الإدارة الكويتية لتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الشورى، محسن. (2014). التدخل الدولي لنشر الديمقراطية: دراسة في مدى التعارض بين الشرعية الدولية وسيادة الدولة (حالة هاييتي)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الهماوندي، محمد. (1990). الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية: دراسة نظرية مقارنة، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- الجرباوي، علي. (2018). الحكم الذاتي: دراسة حول المفهوم والنموذج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 478.
- المنوفي، كمال. (1984). مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية، الكويت: وكالة المطبوعات.
- بشارة، عزمي. (2019). ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد 38، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بوبوش، محمد. (2009). الحكم الذاتي في القانون الدولي: دلالاته النظرية وتطبيقاته الدولية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 86.
- بوبوش، محمد. (2008). قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي من وجهة نظر مغربية، دراسات استراتيجية، العدد 130، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- حنفي، عبد العظيم. (2007). تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية خلال الفترة 2001-2004، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- رجب، إيمان. (2014). حدود التأثير: الأطراف الخارجية وأنماط التدخل في الصراع الداخلية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 195، القاهرة.

- رجب، إيمان. (2009). الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- سالم، عباس. (2017). جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد أبريل 2003، القاهرة: دار بدائل للنشر والتوزيع.
- عاشور، محمد. (2002). التعددية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
- عبد العليم، أحمد. (2019). تداعيات الوكلاء الميليشياويين على أمن الدول، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 218، القاهرة.
- عبد العليم، أحمد. (2017). الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011–2015)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبد الوهاب، أيمن وآخرون. (2009). حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- عبد الجبار، فالح. (2014). بناء الدولة – الأمة ومشكلة الانشطارات الدينية المذهبية من التسييس إلى العسكرة: مقاربة سوسيولوجية سياسية (العراق أنموذجًا)، في: مجموعة مؤلفين، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الصبور، سماح. (2014). مأزق الانتقالية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 195، القاهرة.
- عرفة، خديجة. (2014). من العسكرة للحصار: أشكال وأدوات التدخل الخارجي في شئون الدول، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 195، القاهرة.
- عز الدين، ناهد. (2005). مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي، مجلة النهضة، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عرفات، رمزي. (2016). دور الأقليات في صنع القرار السياسي داخل إسرائيل خلال الفترة من 2001 حتى 2012، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- علي، خالد. (2019). تغيرات ومخاطر الوكالة في مناطق الصراعات، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 218، القاهرة.
- علم الدين، نيروز. (2007). دور الفيدرالية في إدارة المجتمع المتعدد الإثنيات في بلجيكا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- فهمي، شرين. (2018). التغير في هيكل الفرص السياسية في مراحل الحراك الثوري: دراسة حالة جماعة الإخوان المسلمين في مصر 2011–2013، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- قطان، أحمد. (1985). الفيدرالية والكونفدرالية، مجلة الدبلوماسي، العدد الخامس، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية.

- ليلة، علي. (1999). العولمة ومستقبل المجتمع والدولة في الشرق الأوسط، دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، جامعة القاهرة.
- ماضي، عبد الفتاح. (2019). العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، العدد 36، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محمد، عبد العليم. (1993). بعض تطبيقات الحكم الذاتي: دراسة مقارنة، مجلة شئون فلسطينية، العدد 244.
- مصطفى، ياسمين. (2013). هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبي: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا خلال الفترة (2002–2007)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- معوض، علي. (2014). القابلية للانكشاف: العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 195، القاهرة.
- محمود، سارة. (2015). دور العامل الخارجي في النظم الإقليمية: دراسة لدور البنك الدولي والأمم المتحدة في حوض النيل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- مسعد، نيفين. (1987). الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- مجيب، مي. (2006). بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة: دراسة حالة لشيعة العراق 2003 –2005، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- مجيب، مي. (2016). الأقليات وبناء السلام.. أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 206، القاهرة.
- مقلد، إسماعيل. (1985). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- هلال، عليّ الدين. (2015). السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- هلال، عليّ الدين ومسعد، نيفين. (2008). النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الرابعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هلال، عليّ الدين ومسعد، نيفين (محرران). (1994). معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
- وهبان، أحمد. (1997). الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- يونس، محمد. (2014). الهوة الفاصلة: أدبيات ما بعد التدخل في ضوء التجارب الدولية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 195، القاهرة.
- يوسف، أسماء. (2010). حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

2- باللغة الإنجليزية:

- Bar-siman-tov, Yaccov. (1983). Linkage politics in the Middle East: Syria between domestic and external conflict 1961-1970, London: Routledge.
- B. Sohn, Louis. (1982). "Models of Autonomy within the United Nations Framework". in Yaran Dinstien (ed.), Models of Autonomy, London: Routledge.
- Barkey, Henri J. (2019). The Kurdish Awakening: Unity, Betrayal, and the Future of the Middle East, Foreign Affairs Magazine, New York: the Council on Foreign Relations.
- Bulmer, Elliot. (2015). Federalism, Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral assistance.
- Constas, Dimitri. (1990). The Greek-Turkish Conflict in the 1990's: Domestic and External Influences, London: Palgrave Macmillan.
- Coakley, Hohn. (2016). "Introduction: dispersed minorities and non- territorial autonomy", Formerly Global Review of Ethnopolitics, Volume15. Number1, London: Routledge.
- Colassis, Laurent. (2010). The role of the international committee of the red cross in stability operations, in Raul pedrozo (ed.), the war in Iraq: a legal studies analysis, international law studies, volume 86, Newport: U.S. Naval War College.
- Cetinyan, Rupen. (2002). Ethnic Bargaining in the Shadow of Third-Party Intervention, The IO Foundation and the Massachusetts Institute of Technology.
- Doron Gideon and Sened Itai. (2001). Political Bargaining: Theory, Practice and Process, London: SAGE Publications.
- Easton, David. (1979). "Systems Analysis in Politics and its Critics", In H.J., Johnson and J.J., Leach and R.g., Muehlmann (eds.), Revolutions, Systems and Theories, Theory and Decision Library, Volume 19, Dordrecht: D. Reidel publishing company.
- Easton, David. (1957). an approach to the analysis of political system, World Politics, Volume 9, Number 3, Cambridge: Cambridge University Press.
- Fard, Fahimeh, et al. (2019). Ethnic Bargaining and Separatism in the South Caucasus, Region: Regional Studies of Russia, Eastern Europe, and Central Asia, Volume 8, Number 2, Bloomington: Slavica Publishers.
- G. Jones, Seth and B. Markusen, Maxwell. (2018). The Escalating Conflict with Hezbollah in Syria, CSIS Briefs, Washington, DC: The Center for Strategic and International Studies.
- Haynes, J. (2003). "Tracing Connections between Comparative Politics and Globalization", Third World Quarterly, Vol. 24, No. 6, London: Taylor & Francis Group.
- Haiduc-Dale, Noah. (2018). Balancing identities: Minorities and Arab nationalism, Routledge Handbook of Minorities in the Middle East, 1st Edition, London: Routledge.
- Heraclides, Alexis. (1990). Secessionist Minorities and External Involvement, International Organization, Volume 44, Number 3, Cambridge: Cambridge University Press.
- Hill, Christopher. (2003). the Changing Politics of Foreign Policy, New York: Palgrave Macmillan.
- Horowitz, Donald. (1985). Ethnic Group, Berkeley: University of California press.

- K. Jenne, Erin. (2007). Ethnic Bargaining: the paradox of minority empowerment, New York: Cornell University Press.
- K. Jenne, Erin. (2004). A Bargaining Theory of Minority Demands: Explaining the Dog that Did not Bite in 1990s Yugoslavia, international Studies Quarterly, Oxford: International Studies Association.
- Krieg, Andreas. (2013). Motivations for Humanitarian Intervention: Theoretical and Empirical Considerations, Dordrecht: Springer.
- Keating, Michael. (2012). Rethinking Territorial Autonomy. in Alian Gagnon and Michael Keating (eds.), Political Autonomy and Divided Societies: Imagining Democratic Alternatives in Complex Settings, Comparative Territorial Politics series, London: Palgrave Macmillan.
- K. Eisinger, Peter. (1973). "The Conditions of Protest Behavior in American Cities", The American Political Science Review, Volume 67, Number 1.
- Kim, Wukki and Sandler, Todd. (2020). Middle East and North Africa: Terrorism and Conflicts, Global Policy, Volume 11, Issue 4, Durham: Durham University.
- Lijphart, Arend. (1979). consociation and federations: conceptual and empirical links, Canadian Journal of Political Science, Volume 12, Number 3, Cambridge: Cambridge University Press.
- Levitsky, Steven and A. Way, Lucan. (2002). "The rise of competitive authoritarianism", journal of democracy, Volume 13, Number 2, Washington: National Endowment for Democracy.
- Levitsky, Steven and A. Way, Lucan. (2006). "Linkage versus Leverage: Rethinking the International Dimension of Regime Change", Comparative Politics, vol. 38, no. 4, New York: The City University of New York.
- Lobell, Steven E. and Mauceri, Philip (eds.). (2004). Ethnic Conflict and International Politics: Explaining Diffusion and Escalation, in David Carment and Patrick James, Third-Party States in Ethnic Conflict: Identifying the Domestic Determinants of Intervention, New York: Palgrave Macmillan.
- Manby, Bronwen. (2012). The Right to Nationality and the Secession of South Sudan, New York: Open Society Foundation.
- Marks, Gary and Adam, Doug. (1999). on the relationship of political opportunities to the form of collective action: the case of the European union, in Della Porta D., Kriesi H., Rucht D. (eds), social movements in the globalization world, London: Palgrave Macmillan.
- Mezran, Karim and Varvelli, Arturo (eds.). (2019). The Mena Region: A Great Power Competition, ISPI and Atlantic Council.
- Munson, Ziad. (2001). Islamic mobilization social movement theory and the Egyptian Muslim brotherhood, the sociological quarterly, Volume 42, Number 4, London: Taylor & Francis Group.
- Napel, Stefan. (2002). bilateral bargaining: theory and applications, Berlin: Springer.
- Robson, Laura. (2016). Minorities and the Modern Arab World: new perspectives, New York: Syracuse University Press.

- Rudolph, Joseph. (2003). politics and ethnicity: a comparative study, New York: Palgrave Macmillan.
- Recchia, Stefano. (2018). Pragmatism over principle: US intervention and burden shifting in Somalia (1992–1993), Journal of Strategic Studies, Volume 43, Issue 3, London: Taylor & Francis Group.
- Schulte, Felix. (2020). Peace through Self-Determination: Success and Failure of Territorial Autonomy, London: Palgrave Macmillan.
- Suso, Roger. (2020). Territorial Autonomy and Self-Determination Conflicts: Opportunity and Willingness Cases from Bolivia, Niger, and Thailand, ICIP Working Papers, Barcelona: International Catalan Institute for Peace.
- Tripp, Charles. (2004). The United States and State-Building in Iraq, Review of International Studies, Volume 30, Cambridge: Cambridge University Press.
- Usul, Aliresul. (2003). international dimension of democratization: The influence of the European Union on the consolidation of democracy in Turkey 1987-2002, The Institute of Economics and Social Sciences, Ankara: Bilkent university.
- W. Marx, Anthony. (1999). making race and nation: A Comparison of South Africa, the United States, and Brazil, Cambridge: Cambridge University Press.
- William, Mel. (1999). Military intervention in theory and practice: French policy in sub-Saharan Africa since 1960, Portsmouth: University of Portsmouth.
- Yupsanis, Athanasios. (2015). Autonomy for Minorities: Definitions, Types and Status in International Law, Finnish Yearbook of International Law, Volume 25, Bloomsbury: Bloomsbury Publishing.
- Zaborowski, Marcin. (2003). External Influences in the Transition Politics of Central and Eastern, Perspectives, Number 19, Nerudova :Institute of International Relations.